

**اتجاهات الشباب نحو الزواج العرفي وعلاقتها
بالمتباخ الأسري دراسة مقارنة بين الريف والحضر
وبرنامج إرشادي مقترن لمحاولة الحد من الظاهرة**

د/ أماني عبد المقصود عبد الوهاب
مدرس الصحة النفسية - كلية التربية
جامعة عين شمس

د/ تهانى عثمان متيب
مدرس الصحة النفسية- كلية التربية
جامعة المنوفية

ملخص الدراسة:

إن الاهتمام بالشباب ومشكلاته يعد في المقام الأول اهتماماً بمستقبل الأمة ، ومن ثم فإن الاتجاه نحو دراسة هذا القطاع يعد مؤشراً هاماً على تقدّم المجتمع وتطويره ، حيث يمثل الشباب قوة العمل الأساسية والحقيقة في المجتمع ويمثل المستقبل وما يصبووا إليه هذا المجتمع من آمال .

والاهتمام بالتعرف على اتجاهات الشباب بصفة عامة والشباب الجامعي بصفة خاصة نحو الظواهر التي تنتهي في المجتمع ، ومدى تأثيرهم بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية إنما يعبر عن وعي وإدراك إيجابي من قبل المجتمع تجاه هذه الشريحة الهامة بما يمثلونه من مكانة جديرة بالاهتمام والرعاية .

ولعل من الظواهر الجديدة على مجتمعنا ظاهرة "الزواج العرفي" أو الزواج السرى، حيث يذهب البعض إلى أنها حالات بسيطة ، بينما يرى البعض الآخر أنها أصبحت ظاهرة شائعة ومنتشرة في المجتمع المصري بشكل عام وفي مجتمع الجامعات بشكل خاص ومن ثم فهي ظاهرة تستحق الدراسة (محمود عودة ٢٠٠١ ص ٥) .

وتتبع مشكلة البحث من انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين بعض طلاب وطالبات الجامعة والمدارس الثانوية المختلفة ، كما تتبع المشكلة من تساولات البعض عن طبيعة هذا النوع من الزواج ، بالإضافة إلى ما تناولته وسائل الإعلام المختلفة عن هذه الظاهرة، مما أفرز أولياء الأمور لما يتربّط عليه من عواقب خطيرة على المستوى الاجتماعي والنفسي تتبع ثمنها النتائج وتنسب في تعمير الأمر .

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية :

١- هل توجد علاقة ارتباطية بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والمتباخ الأسري بأبعاده المختلفة لدى عينة البحث؟

٢- هل يوجد تأثير دال لكل من متغيرات الجنس (النوع) ، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، ونوع البيئة الثقافية (ريف/ حضر) ، والتفاعل بين كل متغيرين من هذه المتغيرات والتفاعل بينهم جميعاً على تباين درجات أفراد المجموعات الفرعية من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي؟

- ٣- هل توجد فروق دالة إحصائياً بين متواسطات درجات أفراد العينة الإناث في الريف والحضر من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي؟
- ٤- هل توجد فروق دالة إحصائياً بين متواسطات درجات أفراد العينة الذكور في الريف والحضر من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي؟
- وقد خلصت الدراسة الحالية إلى نتائج مفادها :
- وجود علاقة ارتباطية سالبة ودالة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد الأول من أبعاد المناخ الأسري والمتمثل في "الأمان الأسري" داخل الأسرة .
 - وجود علاقة ارتباطية سالبة ودالة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد الثاني من أبعاد المناخ الأسري والمتمثل في "التضاحية والتلاعon الأسري" .
 - عدم وجود علاقة ارتباطية بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد الثالث من أبعاد المناخ الأسري والمتمثل في "وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات الأسرية" .
 - وجود علاقة ارتباطية سالبة ودالة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد الرابع من أبعاد المناخ الأسري والمتمثل في "الضبط وتنظيم الحياة الأسرية" .
 - وجود علاقة ارتباطية سالبة ودالة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد الخامس من أبعاد المناخ الأسري والمتمثل في "إشباع حاجات أفراد الأسرة" .
 - وجود علاقة ارتباطية سالبة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد السادس من أبعاد المناخ الأسري والمتمثل في "الحياة الروحية للأمراء" .
 - وجود علاقة ارتباطية سالبة ودالة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والمناخ الأسري العام.
 - وجود تأثير دال لمتغير الجنس (النوع) على تباين الدرجات التي حصل عليها أفراد المجموعات الفرعية وذلك بالنسبة للاتجاه نحو الزواج العرفي ، وعدم وجود تأثير دال لكل من متغيرات البيئة الثقافية (ريف/ حضر) ، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي (متوسط/مرتفع) ، والتفاعل بين كل متغيرين من هذه المتغيرات والتفاعل بينها جميعاً على تباين الدرجات التي حصل عليها أفراد المجموعات الفرعية وذلك بالنسبة للاتجاه نحو الزواج العرفي .
 - عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متواسطات درجات أفراد العينة الإناث في الريف والحضر من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي ، وكذلك بالنسبة للذكور .

اتجاهات الشباب نحو الزواج العرفي وعلاقتها
بالمخاخ الأسري دراسة مقارنة بين الريف والحضر
وبرنامج إرشادي مقترن لحلولة الحد من الظاهرة

د/ أماني عبد المقصود عبد الوهاب
مدرس الصحة النفسية - كلية التربية
جامعة عين شمس

د/ تهانى عثمان منيب
مدرس الصحة النفسية- كلية التربية
ال النوعية- جامعة المنوفية

مقدمة :

إن الاهتمام بالشباب ومشكلاته يعد في المقام الأول اهتماماً بمستقبل الأمة، ومن ثم فإن الاتجاه نحو دراسة هذا القطاع يعد مؤشراً هاماً على تقدم المجتمع وتطوره، حيث يمثل الشباب قوة العمل الأساسية والحقيقة في المجتمع ويمثل المستقبل وما يصبوا إليه هذا المجتمع من آمال .

والاهتمام بالتعرف على اتجاهات الشباب بصفة عامة والشباب الجامعي بصفة خاصة نحو الظواهر التي تتنفسى في المجتمع ، ومدى تأثيرهم بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية إنما يعبر عن وعي وإدراك ييجابي من قبل المجتمع تجاه هذه الشريحة الهامة بما يمتلونه من مكانة جديرة بالاهتمام والرعاية .

ولعل من الظواهر الجديدة على مجتمعنا ظاهرة " الزواج العرفي " أو " الزواج السرى "، حيث يذهب البعض إلى أنها حالات بسيطة، بينما يرى البعض الآخر أنها أصبحت ظاهرة شائعة ومنتشرة في المجتمع المصري بشكل عام وفي مجتمع الجامعة بشكل خاص ومن ثم فهى ظاهرة تستحق الدراسة (محمود عودة، ٢٠٠١، ص ٥).

وفي حقيقة الأمر فالزواج يعتبر سنة من سنن الله سبحانه وتعالى في الحياة للتكرار والتفاعل الطبيعي بين الرجل والمرأة : قال تعالى عز وجل " يا أيها الناس انقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا

ونساء واتقوا الله الذى تساعلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقباً (سور النساء ، آية ١).

ولقد شرع الإسلام الزواج وحث عليه حفاظاً على الإنسان من الأضلال والاندثار ، وحماية للمجتمع من الأمراض والانحلال الخلقى (محمد أبو زهرة، ١٩٧١، ص ٨٢).

إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة وفي ظل المعاناة الاقتصادية التي يعاني منها كثير من الشباب ، وعدم وجود مسكن للزوجية ، إلى جانب التغير التكنولوجي السريع الذي أدى إلى تغير الكثير من المفاهيم والقيم والعادات والتقاليد وكيفية شكل العلاقات على المستوى الشخصي والاجتماعي ، فظهر العديد من المشكلات والاضطرابات والظواهر المرضية والتي من بينها ما يسمى بالزواج العرفى الذي انتشر بين طلاب وطالبات المدارس الثانوية والجامعة، مما أثار الزعر والفزع لدى أولياء الأمور لما يتربى عليه من عواقب خطيرة تدفع ثمنها الفتيات ، وتتسبب في تدمير الأسر ، فضلاً عن أنها ظاهرة تهدى القيم والمبادئ الأخلاقية في المجتمع ، مما يتطلب مزيداً من جهد الباحثين وتفكيرهم بهدف سبر غور هذه الظاهرة حتى يتثنى الكشف عن طبيعتها ومسبياتها والعوامل المرتبطة بها وسبل مواجهتها لاما يمكن أن يتربى عليها من نتائج وأثار سلبية تؤدي إلى ظهور العديد من الاضطرابات النفسية والجسمية وفي النهاية تؤدي إلى تدمير الفرد والمجتمع .

هذا بالإضافة إلى أن التحولات الاقتصادية دور بالغ الأثر في انتشار ظاهرة الزواج العرفى بين الشباب ، فالآليات الشخصية وإعادة الهيكلة وانتشار البطالة قد انعكست على الشباب في شكل تدني فرص الحياة أمامهم وكذا فقدان الحلم بالمستقبل ، الأمر الذي يستوجب إجراء عدداً من الدراسات النفسية والاجتماعية للتعرف على طبيعة هذه المشكلة وأسبابها وأبعادها وكيفية التعامل معها ومواجهتها.

والزواج العرفى قد يكون قاصراً في أغلب الأحوال على إشباع الغريزة الجنسية ، والتي قد تصل إلى ذروتها في سن الشباب ، هذا إلى جانب عدم توجيهه

الأسرة لهذه الغريرة التوجيه السليم ، حيث شاع في هذه الأيام انعدام رقابة أو متابعة أبنائهم أثناء اللقاءات الأسرية اليومية، مما ترتب عليه تعوز الشباب على الانفراد بأنفسهم دون الرجوع للأهل خاصة فيما يتعلق بالفتاة لو الارتباط بشاب تحت ما يسمى "بالزواج العرفي" (محمود أبو النيل ، ٢٠٠١ ، ص ٢٢).

مشكلة الدراسة :

تتبع مشكلة البحث من انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين بعض طلاب وطالبات الجامعة والمدارس الثانوية المختلفة ، كما تتبع المشكلة من تساولات البعض عن طبيعة هذا النوع من الزواج ، بالإضافة إلى ما تناولته وسائل الإعلام المختلفة عن هذه الظاهرة ، مما أفرز أولياء الأمور ، لما يتربت عليه من عواقب خطيرة على المستوى الاجتماعي وال النفسي تدفع ثمنها الفتيات وتتسبب في تدمير الأسر .

كما أن خصائص المرحلة العمرية التي يمر بها الشباب والتي تميز بوجود "أزمة" وتغيرات بدنية وجنسية تسعى إلى الإشباع عن طريق هذا السلوك ، فضلاً عن أنها ظاهرة تهدد القيم والمبادئ في المجتمع.

وما يثير الذعر وجود أنماط أو أشكال أخرى للارتباط يطلق عليها لفظ "زواج الم" ، "زواج الهبة" ، دون آدئي إحساس بالمسؤولية أو بعواقب هذه الأنواع من العلاقات المرفوضة وغير المقبولة دينياً واجتماعياً .

وعلى الرغم من انتشار ظاهرة الزواج العرفي كما يراها بعض الباحثين إلا أنه بمراجعة البحوث والدراسات التي أجريت حول هذه الظاهرة وجد أنها قليلة ولا تناسب مع أهمية وخطورة هذه المشكلة بما تتخض عنه من آثار نفسية واجتماعية خطيرة .

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية :

١- هل توجد علاقة ارتباطية بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والمناخ الأسري بأبعاده المختلفة لدى عينة البحث؟

٢- هل يوجد تأثير دال لكل من متغيرات الجنس (النوع) ، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي ، ونوع البيئة الثقافية (ريف / حضر) ، والتفاعل بين كل متغيرين

من هذه المتغيرات والتفاعل بينها جمعاً على تباين درجات أفراد المجموعات الفرعية من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي؟

٣- هل توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد العينة الإناث في الريف والحضر من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي؟

٤- هل توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد العينة الذكور في الريف والحضر من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي؟

أهمية الدراسة :

يرى البعض أن ظاهرة الزواج العرفي تنتشر بين أوساط الشباب بنسبة قد تصل إلى ٦% من إجمالي طلاب الجامعة ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الظاهرة تتم كذلك في الظلام أو في السر ، ويصعب التأكيد من الانتشار الحقيقي لها ، وأن أكبر معدلات الزواج العرفي تشهدها العواصم ومدن القناة (ثروت اسحق، ٢٠٠١، ص ٣٥)، ونسبة ٦% تعتبر نسبة كبيرة من مجموع الشباب في المرحلة الجامعية ، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك نسبة أخرى لا يستهان بها من المراهقين والمراهقات في المدارس الثانوية الفنية والمختلطة ، حيث لاحظت الباحثتين وجود هذا السلوك فيها ، وذلك من خلال مشاركتهما في بعض الندوات والدورات الإرشادية الخاصة بـمراكز الخدمة الاجتماعية التابعة لوزارة التربية والتعليم ، مما يوضح أهمية دراستنا لهذه الظاهرة . ويلفت ثروت اسحق (٢٠٠١، ص ٤١) النظر إلى خطورة الاستخفاف بظاهرة الزواج العرفي بين الشباب.

في حين يرى محمد منصور (٢٠٠١، ص ٩٩) أنه على الرغم من الضجة الإعلامية المثارة حول الزواج العرفي في المدارس والجامعات ، وعلى الرغم من الجدل الدائر بين المثقفين والكتاب حول هذه الظاهرة ، إلا أنه لم تجر دراسات علمية متخصصة حول هذه الظاهرة توضح حجمها الحقيقي في المجتمع ومدى انتشارها ، وفي أي طبقات أو شرائح اجتماعية تنتشر بصورة أكبر .

والزواج العرفي هذا الذي يحدث بين قطاع المراهقين والشباب لا تتوافق فيه

اركان الزواج الأساسية حسب الشريعة الإسلامية ، فهو يتم سراً وفق ورقة تكتب بين الشاب والفتاة دون علم أهل كل منهما ، فلا يحدث إشهار أو إعلان عن هذا الزواج إلا بين بعض الزملاء المحدودين ، وفي هذه الحالة فهو لا ينطوي على الزنا ، لأنه لا يتحقق فيه وجود ولى للفتاة ، حيث أن الفتاة غالباً تكون قاصرة لم تبلغ سن الرشد وإن وجد شاهدان ، كما أنه يكون محدداً بوقت معين وغالباً ينتهي بتخرج الشاب والفتاة أو قبل تخرجهما ، مما يتترك آثاراً سلبية متعددة سواء على مستوى الأسر أو بالنسبة للمجتمع بأسره .

وتكون خطورة هذا الزواج في أنه لا يعطى آية حقوق للفتاة (الزوجة) كما أن الشاب الذي يلجأ له يضيّع حقه في السعادة والأمان ، ذلك لأن الأصل في الزواج هو الإشهار ، لذا تجعل السرية في الزواج العلاقة بين الطرفين علاقة متواترة هشة ، وإذا حدث حمل فغالباً ما يتبرأ الشاب منه ومن ثم تحاول الفتاة إيجادها نفسها ، وفي الغالب تقدم الفتيات على تناول أقراصاً لمنع الحمل مما يتلقى أو يتعارض مع غريزة الأمومة في الزواج الطبيعي ، مما يشير إلى إحساسهن الضمني بوجود خطأ ما فيما يقومون به من ملوك ، حيث أن الزواج العرفي الذي ينشأ في السر يجعل العلاقة الزوجية تتمثل بالخوف والاضطراب ، ويختفي الحب بعد فترة وجيزة ليحل محله البغض والحقن والصراع تجاه أنفسهم وتتجاه مجتمعهم الذي اضطرهم لهذا الوضع فلا يشعرون بالولاء والانتفاء له .

وقد أشار البعض إلى أن الأسرة تعتبر المسئول الرئيسي عما يحدث بالنسبة لاندفاع بعض الشباب نحو الارتباط في شكل الزواج العرفي ، فالضغط والمناخ الأسري السيئ الذي يعيشه الشاب أو الفتاة من شأنه أن يؤدي إلى نفور الابن / الابنة من أسرته ولجوئه أو لجوئها إلى الطرف الذي يجد لديه الراحة والحنان والحب .

ومن هنا تكمن أهمية دراسة العلاقة بين اتجاهات الشاب نحو ما يسمى بالزواج العرفي ، والمناخ الأسري السائد كما يدركه الشاب وأثر ذلك على مستوى الصحة النفسية لديهم .

على المستوى النظري أوضح العديد من الباحثين أن هذا النوع من الزواج بالصورة الحادثة بين الشباب الجامعي بعد خروجا على معايير الصحة النفسية السوية ، واعتباره مؤشراً لعدم السواء النفسي ومن آثاره توقع أشكال مختلفة من الاضطرابات النفسية (كوثر رزق، ١٩٩٨؛ عادل صادق، ٢٠٠٠؛ محمود أبو النيل، ٢٠٠١).

كما يتضح لنا من مراجعة البحوث والدراسات العربية التي أجريت حول هذه الظاهرة أنها كانت قليلة ولم ت تعد أصابع اليد الواحدة مثل دراسة كوثر إبراهيم رزق (١٩٩٨) ودراسة سيد عبد العظيم وأخرين (١٩٩٩) ، ودراسة طه بركات (٢٠٠٠) ، ودراسة كل من عادل صادق وأخرين (٢٠٠١). ومن الملاحظ أن هذه الدراسات أو البحوث لم تطرق إلى دراسة هذه الظاهرة في علاقتها بالمناخ الأسري ، وكذلك لم تحدد هذه الدراسات طرق وأساليب الحد من هذه الظاهرة أو أساليب مواجهتها أو التعامل معها .

ولأن الشباب هو ثروة المجتمع ورصيده الحقيقي ، وهو الذي سوف يحمل شعلة مستقبله كان اهتمام الباحثان بالدراسة الحالية .

ومن ثم تعد هذه الدراسة ركيزة مهمة لفهم طبيعة هذه الظاهرة والتوعية بمخاطرها حيث يتمنى توجيه الشباب وترشيده بصورة محددة لفهم الآثار التي يمكن أن تلحق بالشباب الذي يتربى في هذا المستنقع الخطير فتحول دون احترامه لذاته ولاحترامه للمعايير الاجتماعية والدينية والأخلاقية المتفق عليها من قبل المجتمع .

أما عن أهمية البحث من الناحية التطبيقية فتتمثل في توفير قدر مناسب من البيانات والمعلومات عن طبيعة هذه الظاهرة ، والدوافع والأسباب التي أدت إلى هذا السلوك وأضرار هذه الظاهرة وما قد يصاحب أفرادها من اضطرابات أو أزمات أو صراعات نفسية واحباطات لصيقة بهذا السلوك ، ومدى إسهام العامل الأسري في هذا المجال ، وهي بيانات لا غنى عنها بالنسبة لأى برامج أو خطط يمكن أن تعد لمواجهة هذه الظاهرة .

كما تتمثل أهمية البحث من الناحية التطبيقية في تصميم برنامج إرشادي اجتماعي ديني إعلامي موجه لطلاب وطالبات المرحلة الثانوية والجامعية متضمنا الدوافع المؤدية لهذا السلوك ووجهة النظر الاجتماعية والدينية تجاه هذه الظاهرة وتأثيرات الإقدام عليها حتى يكونوا على وعي بما يقدمون عليه وذلك من جميع الجوانب .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة الوقوف على طبيعة ما يسمى بالزواج العرفي وصوره وأشكاله ودراسته والأثار المترتبة عليه ومدى انتشاره بين الشباب والمرأهقين من الجنسين في كل من الريف والحضر .

كما تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة العلاقة بين اتجاهات الشباب الجامعي نحو الزواج العرفي في علاقته بالمناخ الأسري السائد في الأسرة المصرية ، وصولاً إلى الهدف العلاجي أو الوقائي من خلال تصميم برنامج إرشادي (اجتماعي ، تربوي ، إعلامي ، ديني) موجه إلى بعض المؤسسات الاجتماعية والتربوية في المجتمع مثل : المدارس الثانوية من خلال الأخصائيين الاجتماعيين والنفسين وإلى الجامعات من خلال إدارة رعاية الشباب ، ووسائل الإعلام من خلال التليفزيون والصحف ، ودور العبادة من خلال المساجد عن طريق آئمة المساجد ، وذلك للحد من تفشي هذه الظاهرة وكذلك للتحصن ووقاية أبنائنا من الوقوع في هذا المنزلق .

الإطار النظري والمفاهيم :

أولاً: مفهوم الزواج Marriage

الزواج في قاموس علم الاجتماع هو "نظام اجتماعي يحدد العلاقة بين رجل وامرأة ، ويفرض عليهما نسقاً من الالتزامات والحقوق المترادفة لاستمرار الأسرة وضمان أدائها لوظائفها ، ويعتبر حفل الزواج والشعائر المصاحبة له إعلاناً يعترف بمقتضاه كل من الزوج والزوجة بمكانته الجديدة في المجتمع وبمولده الأسرة التي سوف تؤدي دورها في المجتمع (عاطف غيث، ١٩٧٩) .

وأبرز ما يميز الزواج الإنساني هو ارتباط الزواج بالأبوة والأمومة ، ويضيف وستر مارك لذلك صفة الاستحسان الاجتماعي فيصبح الزواج عقداً شرعاً يحدد علاقة الزوج بالزوجة وعلاقة الأباء بالأبناء ، وهو يتم عادة بطريقة عامة ومقدسة (في: ثروت أشح، ٢٠٠١، ص ٣٣).

ويعد الزواج واحداً من أهم ثلاثة أحداث كبرى تقع في حياة الفرد وهي الميلاد، والزواج، والموت. ويحدث الميلاد والموت بصورة لا إرادية ، أما الزواج فيحدث بإرادة الفرد وهو سلوك اجتماعي لا يتحدد فقط برغبات الفرد بل وفقاً لمعايير المجتمع سواء كانت هذه المعايير واضحة وجلية كما هو الحال في التحريم والإباحة أو كانت تلك المعايير مستترة (سامية الساعاتي، ١٩٧٢، ص ١٥).

ويعرف ثروت الأسيوطى نظام الزواج بصفة عامة بأنه يتميز بثلاث معلم : قيام رابطة بين رجل وامرأة يقصد بها الدوام تقتضي معيشة واحدة وممارسة علاقات قاصرة عليهم ، ثم اعتراف المجتمع بهذه الرابطة بصورة أو بأخرى ، ثم نشوء مجموعة من الحقوق والواجبات أو الالتزامات تدور حول تعاظم الزوجين اقتصادياً وروحياً في طريق الحياة وتربية الأبناء (في : محمد البلتاجي، ١٩٩٣، ص ٥٦).

والزواج في مجتمعنا يرافق الاستقرار النفسي والاجتماعي ، فهو على حد تعبير غالبية الناس يستكمل به الشاب نصف دينه ، وهي عبارة بلية تكشف عن الوظيفة الاجتماعية للزواج فهو عنصر الأمان للشاب والفتاة بما يجنبهما الزلل والانحراف (ثروت أشح، ٢٠٠٠، ص ٣٨).

والزواج هو الطريق الشرعي الصحيح الذي اختاره الله عز وجل لعمارة الكون ولوجود الذرية التي تأتي عن طريق هذا الزواج الشرعي. وقد أمرنا الله بالزواج لقوله تعالى : "وانكحوا الأيمانى منكم والصالحين من عبادكم وإيمانكم إن يكونوا فقراء يغتهم الله من فضله والله واسع عليم " (سورة النور، ٣٢). ويخاطب الرسول عليه الصلاة والسلام الشباب حاثاً يأتمهم على الزواج في حديثه الشريف " يا معاشر الشباب من استطاع منكم الباءة (أى القدرة على الزواج) فليتزوج فإنه أغض

للبصر وأحسن للفرج ، ومن لم يستطع فعله بالصوم فإنه له وجاء (صحيح البخارى ، ١٩٧٤) .

والزواج لدى علماء المسلمين " عقد بين رجل وامرأة لإنشاء أسرة تخصينا وسكننا للنفس وطلبنا للنسل وتعاوننا في الحياة (ذكر يا البرى بد.ت، ص ١٩) . وركناه الإيجاب والقبول - أي التراضي بين الزوجين دون إكراه ، ولابد من توافر شروط في كل منهما (الزوجين العاقدين للعقد) أن يكونا مميزين فلا المعنوه ولا الصبي ولا ناقص الأهلية يمكن أن يعقد الزواج ، ويشترط أن يكون كل من الإيجاب والقبول منجزاً أي غير معلق على شرط في المستقبل ، كما يشترط لا تكون صيغته دالة على التوفيق بمدة معينة ، ذلك لأن الزواج شرع على سبيل الدوام والبقاء لبناء أسرة مستقرة ورعاية الأولاد (ذكر يا البرى بد.ت، ص ٢٦، ٢٠، ١٩) .

وقد جاء في البيان الذي أصدره مجمع البحوث الإسلامية (١٩٩٩) حول الزواج العرفي أن أركان عقد الزواج وشروطه في الشريعة الإسلامية لكي يكون الزواج صحيحاً، من أهمها عند جمهور الأئمة والفقهاء أن يتولى عقد الزواج ولـى المرأة التي يراد الزواج منها أو نائبه ، فعن أبي موسى الأشعري رضى الله عنه أن رسول الله " صلى الله عليه وسلم " قال " لا نكاح إلا بولي " (رواية الإمام أحمد وأبو داود الترمذى) ورضا المرأة إن كانت ثيباً بالغاً أو بكرأ بالغاً، وأن يشهد على العقد شاهدان.

والإعلان عن الزواج شرط من شروط الزواج لأن الإعلان هو الفرق بين الحلال الذي يتم في علانية وبين الحرام الذي يتم في الخفاء "لقوله تعالى " ولكن لا تواعدونهن سراً إلا أن تقولا قولاً معروفاً " (سورة البقرة: ٢٣٥) . وعن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت في النكاح " ولقوله (ص) " أعلنا النكاح ولو بالدف ". وقال (ص) " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل " ، وشروط شهود العقد البلوغ والعقل ، وقد قال تعالى " واستشهدوا شهيدين من رجالكم " (سورة البقرة: ٢٨٢) .

ويرى سمير الأودن (د.ت، ص ٢٦) أن الفرق بين النكاح والسفاح هو الإعلان وعدمه ، وإعلان عقد الزواج يتحقق بحضور الشاهدين مع العاقدين .

ثم يأتي شرط توثيق العقد : وإن كان لا يدخل في شرعية العقد ولكن يأتي من = (١٥١) **المجلة المصرية للدراسات النفسية** - العدد ٣٩ - المجلد الثالث عشر - أبريل ٢٠٠٢

ضروريات الحفاظ على العلاقة الزوجية بالنسبة للزوج والزوجة والأبناء ، وقد اشترط المشرع هذا التوثيق كأساس للاعتراف بالزوجية ويشرعية الحقوق المترتبة عليها ، وهو شرط قانوني أو قضائي قصد منه المحافظة على حقوق الزوجين والأبناء من نسب ونفقة وميراث وحضانة وغيرها ، وذلك لكثرة الناس وتفرقهم في البلاد وانتشار الكذب والدعوى الباطلة وتعرض حقوق الأفراد والصغار للضياع بسبب ذلك ، ومن ثم جاء النص في المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة (١٩٣١) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه " لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية " (محمد الباتاجي، ١٩٩٣، ص ٥٦).

ومن آداب الزواج أن يخطب الشاب فتاته من ولها وذلك بعد انقضاء عدتها إذا كانت معتمدة وبعد انتهاء خطبتها إذا كان غيره قد سبق إليه ، كما يتم القبول والإيجاب قبل الزواج بين الفتى والفتاة ، إلى جانب حضور جموع من أهل الصلاح زيادة على الشاهدين ، وهي قواعد وأداب ودخل الزواج الناجح الذي قال فيه الله عز وجل " وأنوا البيوت من أبوابها " (سورة البقرة: ١٨٩).

كما يعرف عامل حليم الزواج المسيحي بأنه " ارتباط بين شاب مسيحي وفتاة مسيحية يجمع الله بينهما ، فالذى جمعه الله لا يفرقه إنسان ، لذلك يرتفع الارتباط بين الزوجين إلى مستوى الاتحاد من خلال الصلوات التى تتم في الكنيسة وتكون وسيلة لتحقيق الاتحاد بينهما ليزدهر من خلالها الحب الذى يتتجاوز مجرد الاتصال الجسدى بينهما (فى: ثروت اسحق، ٢٠٠١ ، ص ٣٤).

* مفهوم الزواج العرفى

إن الزواج باعتباره رباطاً مقدساً بين الرجل والمرأة ، فقد اعتاد الناس في وقت سابق على أن يكون غير مدون أو موثق ، ولكن بعد أن تغيرت النفوس والذمم وضعف الواقع الديني بين الناس ، فقد ينكر البعض الزواج ، وقد يدعونه بطلاناً وبهتاناً معتمدين على شهود الزور ، لذا كان لابد للمشرع من وضع ضوابط وقيوداً قانونية للزواج حفاظاً للحقوق وصيانة للأنساب ودرءاً للشبهات ، ومن ثم كان لابد

من وسيلة لتوثيق العقد باعتباره ميثاقاً غليظاً وضع أساسه الله (الشارع الحكيم) في محكم آياته . لذا فإن المفهوم الصحيح للزواج العرفي هو "زواج شرعى إلا أنه لم يوثق أو لم يدون على يد موظف مختص (المأذون الشرعى مثلاً أو الشهر العقاري)، لذا فليس كل عرف هو المتبع وإنما العرف الشرعى الذى يأخذ من الشريعة الإسلامية أحكامها ومن الدستور الإلهى نصوصه (سمير الأدون، د.ت، ص ٦، ٥).

وقد اتفق الفقهاء على اختلاف مذاهبهم على أن العرف هو ما توارفت فيه الشروط الآتية :

أولاً : أن يكون عرفاً مطرداً أو غالباً عند أهله ليكون أساساً لبعض الأحكام الشرعية .

ثانياً : لا يخالف العرف النص من كتاب أو سنة . فإن ثبت العرف حكماً مخالفًا لما ثبته النص ، يعمل بالنص ويترك العرف . وعلى ذلك فما تعارف عليه الناس في عصرنا من لعب الميسر والربا يعتبر باطلًا ، ولكن عندما يتعامل الناس بالعرف في أمر حسن كان حسناً ، لقوله صلى الله عليه وسلم " ما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله حسن " .

وعلى ذلك فالزواج العرفي إذا لم يتفق مع شروط الزواج الشرعى كما جاء في نص الكتاب والسنة يعتبر عرفاً باطلًا.

* مفهوم الزواج العرفي في الوقت الحاضر

يعرف محمود النجيري (١٩٩٥) الزواج العرفي بأنه " عقد يتم بلا وثيقة رسمية، وعلى هذا يتم العقد بدون علم أهل الفتى وأهل الفتاة ولا يحدث إعلان أو إشهار عن الزواج" (ص ٣).

وتعرف كوثر رزق (١٩٩٨) الزواج العرفي بأنه " عقد يتم بترافق الطرفين وقبولهما الزواج أمام شاهدين دون تدوينه أو توثيقه بشكل رسمي (قانوني) أو إجراء مراسم معينة ، والأصل في إبرام العقود أنها تتعقد بمجرد التوافق فلا تحتاج إلى أشكال خاصة أو مراسم معينة تتعقد بها " .

ويعرفه سيد عبد العظيم وأخر (١٩٩٩) بأنه "عقد يتم بين رجل وامرأة في السر وبدون موافقة الأهل في وجود أو عدم وجود شاهدين ، ولا يتم توثيقه بطريقة رسمية بغرض الإشاع الغریزی فقط (ص ٦).

ويعرفه طه برکات (٢٠٠٠) بأنه زواج يقوم على الرضا التام بين طرفين دون تدوين ، والمعنى العام لهذا النوع من الزواج يتضمن ركناً واحداً من أركان الزواج وشروطه، فلابن موافقة الأهل أو الولي وأين العقد وأين التوثيق وأين الإشهار والإعلان (ص ٣).

ويرى عادل صادق (٢٠٠١) أن الزواج العرفي المنتشر بين طلاب وطالبات الجامعة يكون مفتقداً لبعض الشروط الدينية والمدنية ، لكنه من الوجهة النفسية " زواج " بشرط واحد فقط وهو النية الصادقة للزواج . أى لا يكون هذا الزواج غطاء يحمي علاقة جنسية محمرة وألا يكون مؤقتاً أى تعدد النية على الخلاص من هذه العلاقة بعد فترة معينة وحتى تناح الفرصة لزواج حقيقي (ص ٢٨).

وتميز شادية قنالى (٢٠٠١) بين الزواج العرفي في الماضي والزواج العرفي اليوم، حيث أوضحت مدى اختلافهما من حيث الشروط والأسباب ، فالزواج العرفي الممارس اليوم ينعدم فيه شرط العلانية سواء بالنسبة لأهل الفتى أو أهل الفتاة ، وهو الأمر الذي ينتفي معه صلاحية العقد كعقد شرعى (ص ٨٨).

وتشير إجلال حلمى أن الزواج العرفي كان موجوداً بين ٦٨% من عينة الإناث و٥٨% من عينة الذكور من تتراوح أعمارهم الزمنية بين ١٧-٢٢ عاماً ، مما يعكس مدى ممارسة الزواج العرفي بين فئات عمرية شبابية صغيرة ، وهو الأمر الذي لم يعرفه المجتمع المصرى من قبل حين كان الزواج العرفي يمارس من قبل الرجال الراغبين في الزواج للمرة الثانية أو الثالثة في الماضي ، حيث كان الزواج الأول دائماً زواجاً رسمياً أما الثاني أو الثالث فكان عرفياً في كثير من الأحيان (فى: شادية قنالى ، ٢٠٠١) .

ويمكن تعريف الزواج العرفي السائد بين المراهقين والشباب في الدراسة الحالية بأنه "ورقة تكتب بين شاب وفتاة بالتراثى بينهما على إقامة علاقة زوجية

بدون علم أهل كل منهما ، وفي وجود شاهدين من أصدقائهم أو في عدم وجود شهود ، وبدون توثيق رسمي أو مدنى " (الباحثان) .

• **أشكال الزواج العرفي :**

للزواج العرفي السادس اليوم عدة أشكال منها :

١- **الزواج السرى :** ويكون بين الشاب والفتاة دون حضور شهود أو ولئن ودون إعلان ولا يكتب في وثيقة ، ويعيش الطرفان في ظله في حالة كتمان بحيث لا يعرفه أحد سواهما .

٢- **زواج الدم :** ويتم بأن يجري كل من الشاب والفتاة جرحا في أحد أصابعه ثم يمزجا دم كل منهما بدم الآخر ، وهنا يكون قد تم الزواج بينهما باختلاط الدم . وبصرف النظر عن شرعية هذا الزواج أو عدمه فإن هذا السلوك من شأنه أن يحدث تلوث دم كليهما خاصة إذا كان أحدهما حاملاً لمرض ما .

٣- **زواج الهبة :** ويبنى على أساس أن يهب كل من الشاب والفتاة نفسه للأخر فيقول الشاب للفتاة " وهبتك نفسى " فترت الفتاة عليه بنفس العبارة ، وهنا يتم الزواج بينهما . (طه برకات، ٢٠٠٠، ص ٣).

بينما يرى عادل صادق (٢٠٠١) أن الزواج العرفي السادس بين الشباب له عدة أشكال تتمثل في :

١- **زواج عرفى موثق :** وله كل مواصفات الزواج الدينى ولكنه غير موثق رسمياً .

٢- **زواج عرفى منقوص :** وفيه الرغبة والقبول والإيجاب المتبادل والنية الصادقة ولكنه يفتقد لبعض جوانب الزواج الدينى كالإعلان أو عدم وجود ولئى وغير موثق .

٣- **زواج عرفى كاذب :** أى أن النية تكون كاذبة فالهدف ليس الزواج بل توجد أهداف أخرى مصلحية أو جنسية ، ويفتقد لكل الشروط الدينية (الولى - الشهود - الإعلان) وهو بالقطع غير موثق . وأشار إلى أن غالبية طلاب الجامعة المتزوجون عرفيًا ينتشر فيما بينهم النوع الكاذب ويكون الدافع الأساسي من

وراًنه هو الدافع الجنسي ، بينما يكون الدافع في الزواج العرفي أو الزواج العرفي المنقوص هو الحب والرغبة الحقيقة في إتمام الزواج والذي لا يأخذ طريقه الشرعي بسبب حالة اليأس من إمكانية تحقق زواج فعلي بالمواصفات الدينية والمدنية .

ويميز ثروت أصحَّ (٢٠٠١) بين الزواج العرفي والزواج السري ، حيث يرى أن الزواج العرفي هو الزواج الذي يشهده الشهود والولي ولكنه لم يسجل في الوثيقة الرسمية التي يقوم بها المأذون ، وهو عقد مستكمل للأركان والشروط ، وتبثت به جميع حقوق الزوجية ولكن ينقصه الإثبات الرسمي الذي تصبح به المطالبة أمام المحاكم حفاظاً للأسرار ، وقد كان هذا الزواج هو النمط السادس في الماضي ، غير أنه مع ضعف العادات والأعراف والقيم الأخلاقية والدينية في المجتمع ، أصبح الكثير من الناس ينكرون أنهم متزوجوا ، فتصبح الزوجة عادة هي الضحية ، وتضييع حقوق الزوجة كما يتضييع نسب الأولاد ، ولذلك حتى المشرع على وجود وثيقة تثبت هذا النمط من أنماط الزواج حرضاً على الحقوق والواجبات المتعلقة بالنسبة والميراث وما إليها .

أما الزواج السري الذي يتولاه الزوج والزوجة دون حضور شهود أو ولد ، دون أن يعلن أو يكتب في وثيقة ويعيش الزوجان في ظله في حالة كتمان بحيث لا يعرف أحد من الناس سواهما ، فقد أجمع الفقهاء على بطلان هذا النمط من الزواج (ص ٣٥).

٠٠ ويمكن القول بأن كل أشكال الزواج العرفي لدى الشباب تنفرد إلى كل أو بعض شروط الزواج الشرعي مثل موافقة ولد الأمر ، وشهادة شاهدي عدل ، والإشهاد ، فيما عدا شرط القبول والإيجاب بين طرفى هذا الزواج ، هذا بالإضافة إلى عدم توثيقه رسمياً أو مدنياً .

بالنسبة للشرط الأول وهو موافقة ولد الأمر أو نائباً عنه ، والولي هو في الغالب يكون الأب يليه العم أو الخال يليه الأخ في حالة عدم وجود الأب خاصة إذا كانت الفتاة بكرأ ، أما في حالة الزواج العرفي فلا يوجد ولد لهذه الفتاة التي غالباً ما تكون قاصرأ .

وبالنسبة للشرط الثاني وهو توافر شاهدي عدل من حيث الأهلية والرشادة

والعقل ، وفي حالة الزواج العرفي غالبية الشهود من الزملاء غير كامل الأهلية و لم يبلغوا سن الرشد (٢١) عاماً ويكتفى بإظهار البطاقة الشخصية التي تستخرج عند سن الثامنة عشر .

وفيما يتعلق بشرط الإشهار ، ففي الزواج الشرعي فإنه يتم في محيط الأهل والأقارب والأصدقاء والجيرة في حفل أو بأي شكل كان ترتضيه الأسرتان ، بينما في حالة الزواج العرفي بأشكاله المتعددة فإنه لا يتم الإشهار أو الإعلان بل يتم سراً أو في أضيق الحدود بين بعض الزملاء فقط الذين يكتمون الأمر خوفاً من افتتاحه .

• الزواج العرفي من منظور ديني :

أصدر مفتى الجمهورية نصر الدين واصل في ٢٨/٩/١٤٢٠ عن دار الافتاء المصرية بياناً أوضح فيه شروط الزواج الشرعي الصحيح من أن الصيغة الشرعية للزواج بين الزوج أو وكيله وولي الزوجة أو وكيلها الشرعي من أحد أوليائهما ، كما أكد على وجود الولى الشرعي للزوجة أثناء العقد ليتولى العقد بنفسه نيابة عنها وعدم وجوده يبطل العقد ، وبين أيضاً أن إعلان الزواج عند العقد يكون بإعلانها عاماً بالطرق المتعارف عليها كالفرح والعرس ودعوة الناس والضرب على الدف ..

أما بالنسبة ل مباشرة الزوجة عقد الزواج بنفسها بدون وجود ولية أو ابنه ، فقد أوضح البيان عدم صحة هذا الزواج الذي تتولاه المرأة بنفسها أصيلة أو وكيلة عن غيرها ، وقد استند البيان على قوله تعالى "فإنكحوهن بابن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف" (سورة النساء : ٢٥). وعن الرسول عليه الصلاة والسلام "إيماء امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل" ولقوله عليه الصلاة والسلام "لا نكاح إلا بولي وشاهدى عدل" .

هذا بالنسبة للأئمة مالك والشافعى وأحمد بن حنبل ، أما بالنسبة للإمام أبو حنيفة فقد اعتبر انعقد الزواج صحيحاً بعبارة النساء أصيلة عن نفسها أو وكيلة عن غيرها حيث يقرر المذهب الحنفى أن البالغة العاقلة لو تولت عقد زواجها بنفسها

انعقد الزواج وشرطه أن يكون الزواج كفنا لها . إلا أن هذا البيان قد أوضح أنه نظراً لتعقد وتغير ظروف العصر ووقوع الفساد لتولى المرأة عقد الزواج بنفسها وكثرة التحايل على شرع الله وضعف الواقع الديني عند كثير من الناس فإن دار الإفتاء ترى أن العمل والأخذ برأي جمهور الفقهاء وهو عدم صحة عقد الزواج للمرأة البالغة الرشيدة بدون ولد ، فالولد هو الأولى والواجب اتباعه لما فيه من تحقيق المصلحة الشرعية للفرد والمجتمع على حد سواء . وبناء على ذلك فإن أي عقد زواج يصدر ولم تتوافر فيه الشروط والأركان الشرعية الواردة يكون عقداً منقوصاً ولا يكون عقداً شرعاً صحيحاً ولا يعتد به ويكون باطلًا (دار الإفتاء المصرية ، ٢٠٠٠) .

وفي هذا الشأن أيضاً أصدر مجمع البحوث الإسلامية (١٩٩٩) بياناً حول الزواج العرفي أوضح فيه أن الزواج هو الطريق الشرعي الصحيح الذي اختاره الخالق عز وجل لعمارة الكون ، والزوجية سنة من سنن الله في خلقه ، ثم تطرق البيان لشروط الزواج الشرعي الصحيح والتي أشرنا إليها في موضع سابق ، كما أوضح أن عدم توثيق الزواج والذي وضعته الدولة صيانة لحقوق الزوجية وهو أمر تندعو إليه الشريعة الإسلامية ، حيث وصف الله سبحانه وتعالى عقد الزواج بأنه ميثاق غليظ قال "وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً" (النساء : ٢١) . وأوضح البيان أن عدم توثيق العقد أمام المأذون الشرعي أو الجهات الرسمية له أضرار كثيرة يعود معظمها على المرأة ، إذ تتحمل هي أخطر أوزاره وأفده نتائجه في عرضها وفي سمعتها وتغلق دونها أبواب القضاء عند الإنكار الذي يحدث غالباً من قبل الشاب ، فلا تسمع دعواها ولا تحظى بأي حقوق ويضيع ولدها فلا اعتراف بنسبة ولا نفقة له ولا رعاية لشtownه من والده أو من عائلة والده . وبما أن روح الإسلام والشريعة الإسلامية تهدف من ضمن أهدافها إلى حماية الأعراض والأسباب والأبناء فإن توثيق عقد الزواج يعتبر من أهم الوسائل التي اتخذتها الدولة من أجل هذه الحماية . هذا بالنسبة للزواج العرفي الذي تتوافر فيه شروط الزواج الشرعي فيما عدا التوثيق ، أما ما يطلق عليه الزواج العرفي أو السري وما يحدث

بين طلبة وطالبات الجامعة والمدارس الثانوية في غياب الأهل وبدون علمهم فهو زواج باطل لعدم توافر جميع شروط الزواج الشرعي الصحيح .

ونستخلص مما سبق وتبناً لشروط الزواج يعتبر هذا النوع من الإرتباط علاقة سرية محمرة لعدم استنادها على الشروط الالزامية لهذا الزواج ، ومن ثم فلا يجب أن ينتهي هذا الزواج بما يسمى بالطلاق في المحاكم وإنما فسخ عقد أى يكون بدلًا من دعوى التطليق تكون دعوى فسخ عقد.

• الزواج العرفي من منظور اجتماعي :

أرجع عدد من علماء علم الاجتماع الزواج العرفي إلى التغيرات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها مجتمعنا المصري في الآونة الأخيرة ، حيث تؤكد شادية قنواي (٢٠٠١) أن تناول ظاهرة الزواج العرفي بمعزل عن التداعيات الاقتصادية والسياسية والثقافية العالمية يعد ضرباً من المستحيل ، خاصة فيما يتعلق بأسبابها وأبعادها الاجتماعية ، حيث كان للتحولات العالمية الهائلة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية آثارها المباشرة وغير المباشرة على قطاعات السكان المختلفة في المجتمع المصري خاصة قطاعاته الشبابية ، كما كان للتحولات الاقتصادية بلا شك أثر بالغ على انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين الشباب - فآليات الشخصية وإعادة الهيكلة وانتشار البطالة كلها عوامل تعيق الشباب من تحقيق طموحاته بعد الانتهاء من التعليم ، كما أن إرتفاع أسعار السلع والمساكن مع غياب أو ندرة فرص العمل أمر تدفع بالشباب إلى محاولة إيجاد حلول فردية - ولو فاسدة ومنحرفة - لمشكلاته ومعاناته ، وعليه فالزواج العرفي حلاً من وجهة نظرهم لهذه المعاناة بالهروب من المشكلات والمسؤوليات والتکاليف. كما أن تحديات التغلغل الثقافي الذي اشتدت وطأته مع تداعيات العولمة والسماءات المفتوحة والقضايا التي كان لها الأثر المعجل والباعث الظاهر لانتشار هذه الظاهرة (ص ص، ٨٧-٨٩).

وإنقاذاً من هذا المنحى يشير محمد منصور (٢٠٠١) إلى أن إخفاق النظام التعليمي وتفكك بنية الأسرة كان وراء الانهيار الشامل لنظام القيم في المجتمع بسبب نشوء مصادر جديدة لانتاج القيم وتوزيعها وفي مقدمتها الإعلام المرئي ،

حيث تعرض النسيج التقافي القومي للتمزق ، وتضارفت على صنعته الضغوط الثقافية والقيمية الكثيفة من الخارج ، مما أدى إلى عجز مؤسسات إنتاج الرموز والقيم مثل الأسرة والمدرسة عن التكيف الإيجابي مع التحولات الثقافية الكونية ، فالانهيار التدريجي للثقافة الوطنية من حيث سلطتها ومرجعيتها وسيادتها أتاح الفرصة لنمو عولمة ثقافية تتجه نحو تحطيم الحدود وتتوحد العالم بمقتضى نظام عالمي واحد . ومن ثم أدى تمدد العولمة الثقافية إلى انحسار السيادة الثقافية وتراجعها في مجتمعات الجنوب عامة والمجتمعات العربية ومصر خاصة .

ويرى البعض أن الزواج العرفي ينتشر في ثقافة الفقر ، فالأفراد الذين ليس لديهم المال ليقيموا احتفالات الزواج الدائم ، ويتخوفون من الطلق الذي يتم في المحاكم يعتبر الزواج العرفي هو الشكل المريح لهم بحيث يكون من السهل إتمامه كما أنه من السهل فسخه (سامية الخشاب، ١٩٨٧، ص ١٨٩؛ طه بركات، ٢٠٠٠، ص ٣).

• الزواج العرفي من منظور نفسي :

يشير عادل صادق (٢٠٠٠) إلى وجود خللاً في الزواج العرفي هو افتقاره للسكن أو منزل الزوجية وهو أحد المزايا الهامة للزواج ومن وسائل دعمه وضرورياته لمن يرغبان في أن يعيشان معاً . حيث يقع الزواج العرفي تحت ضغوط خارجية منها عدم التفكير في الإنجاب أو تأجيله ، وتعرض الطرفان للضغوط الأسرية والنقد الجارح من المجتمع ، ومن ثم يظن أن هذا الزواج تم لأسباب جنسية محضة مما يدفع الطرفان لإنكار هذه العلاقة وإحساسهما بالذنب الذي قد يصبح كاللغم الذي يمكن أن ينفجر في أي لحظة (ص ٢٩).

وأوضحت كوثر رزق (١٩٩٨) في دراستها الإكلينيكية لمجموعة من الفتيات المتزوجات عرفيًا أن سرية العلاقة في الزواج العرفي تجعل الحياة الزوجية مليئة بالخوف والقلق والاضطراب مما يؤثر سلباً على هذه العلاقة ، فيختفي الحب والدفء رويداً ويحل محله الغضب والحنق والصراع ، مما يساعد على تكوين شرائح مضادة للمجتمع تتآلم وتؤلم الآخرين ، ويت�权 الشعور بالذنب وتأنيب

الضمير وتبلغ المعاناة أقصى درجاتها مما قد يدفع كل من الطرفين لو أحدهما - في الغالب الأنثى - لليلأس والاكتئاب وربما الإقدام على الانتحار خاصة عندما يفشل هذا الزواج (ص ٩٧-٩٨).

ويرى فرج أحمد فرج أن الزواج العرفي يعتبر سلوكاً مرضياً ينخرط فيما تنخرط فيه الظواهر المرضية (في : كوثر رزق ، ١٩٩٨، ص ١٠٨).

كما يعد هذا النوع من الارتباط - الزواج العرفي - انحرافاً عن معايير الصحة النفسية السوية ، ومن آثاره توقع انتشار أشكال مختلفة من الاضطرابات النفسية ، فهو زواج حالة State وليس زواج سمة Trait ، وذلك يعني أن يكون حالاً لحالة مؤقتة يمر بها الفرد ويشبع من خلالها حاجاته الجنسية والنفسية المتوقدة والمتوترة، إذ يتم بسرعة وبدون تفكير ولا رؤية فلا يكتب له الاستمرار ، وذلك على عكس الزواج الطبيعي الذي تقره الأديان السماوية والذي يعتمد على الاختيار الجيد والمشورة الأسرية وفقاً لمعايير المجتمع وقيمه ، ووفقاً للسمات الشخصية لدى الفتى والفتاة واعتماد الزواج على هذه الأسس والأصول التي توطدت في الثقافة التي تجمع الزوجين والتي ترسخ لديهما الأمان والثقة المتبادلة المستمد من ركيزة أساسية تتمثل في قبول وموافقة المجتمع والتي لا تفصل عن رضا وموافقة كل منها على الزواج من الآخر (محمود أبو النيل ، ٢٠٠١، ص ٢١، ٢٢).

ويستطرد محمود أبو النيل قائلاً أن هذا النوع من الزواج هو زواج وقتى ينتهي على الأكثر عند عنبة التخرج ، حيث يفترق الاتنان كل في طريقه بعد أن قضى حاجته الغريزية ، وتقع الطامة الكبرى على الفتاة التي تجتاحها مشاعر الحزن والقلق النفسي ، وأحلامها في الاستقرار والأمن النفسي والرغبة في تكوين أسرة وإنجاب أبناء تنتهي إلى لا شيء ، وفي النهاية تتحمل الفتاة النتائج أكثر من الفتى وخاصة تلك الآثار النفسية التي تنتج عن شعورها بالنبذ من المجتمع لتشوه صورتها التي صنعتها بيديها ، وتكون النتيجة فقد الثقة بالنفس والشعور بالفشل والإحباط (المرجع السابق ، ص ٢٢).

• ثانياً: المناخ الأسري

إن الأسرة هي الخلية الأولى والأساسية للبنية الاجتماعي ، فلا يكاد يخلو = (١٦١) المجلة المصرية للدراسات النفسية - العدد ٣٩ - المجلد الثالث عشر - أبريل ٢٠٠٣

مجتمع سوى من وجود نظم أسرية منتظمة ومستقرة ذلك أن النظام الأسرى يعتبر أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية ، ولا يمكن تصور الحياة الإنسانية إذا لم تكن منتظمة في أسر .

وتتألف بنية الأسرة من أعضائها وما تنشأ بينهم من علاقات وعمليات اجتماعية وما يقومون به من أدوار اجتماعية ، تحدد حقوقهم والواجبات المتوقعة منهم ، وما يحكمهم من قيم ومعايير وضوابط ، تتحدد بالإطار الحضاري والاجتماعي والسياسي للمجتمع (عبد الباسط عبد المعطي ، ١٩٩٢ ، ص ١٩٧).

والنسق الأسرى يتميز بتفاعل عدد من الديناميات يميزها عن غيرها من الأساق الاجتماعية ، حيث يلعب التماسك والترابط والتعاون بين أعضائها دوراً كبيراً في تكوين شخصياتهم وتنمية كفاءتهم الاجتماعية ومدى تحملهم للمسؤولية الفردية والاجتماعية وأداء الأدوار المطلوبة منها .

كما يقوم التنظيم الهرمي للأسرة وتحديد مكانة كل عضو فيها بالنسبة للأعضاء الآخرين بتوفير الجو الأسرى المناسب لمشاعر الأمان والاطمئنان النفسي تجنبًا للصراع الذي قد ينشأ بين أفرادها وابتعادًا عن السلوكيات العدوانية والمشاحنات التي تكرر صفو الأسرة وسعادتها .

كما يعتبر الجو النفسي السليم داخل الأسرة بمثابة الضمان لفرد يحول بينه وبين الانحراف والاضطراب النفسي ، حيث يمكن الخطر الحقيقي لعدم تكامل وظائف الأسرة أنها تخرج مواطنين نمت أجسامهم بينما لم يكتمل نموهم النفسي والاجتماعي بحيث يصلون لمراتب تحمل المسؤولية ومواجهة المشكلات فلا يستطيعون الصمود أو المواجهة .

وهكذا يؤدي المناخ الأسرى السوى إلى إشباع حاجات الأبناء بطريقة سوية دون إفراط أو تفريط وبشكل متوازن حسب أولوية الحاجات وأهميتها لكل مرحلة نمائية ، كما يعمل المناخ الأسرى المرضى المتواتر على سوء إشباع الحاجات النفسية للأبناء ، أو إحباطها بشكل يدفع الأبناء إلى القلق والاندفاع نحو السلوك السلبي المنحرف (محمد بيومى خليل ، ١٩٩٠ ، ص ١٢٩) .

ويتضح مما سبق أن المناخ الأسرى يؤثر سلباً أو إيجاباً على السواء النفسي للأبناء ، وقد ينحرف بعض الأبناء من مرافقين أو شباب وربما يسلكون سلوكيات سالفة للصربة للدراسات النفسية - العدد ٣٩ - المجلد الثالث عشر - أبريل ٢٠٠٢ = (١٦٢)

غير مرغوبة اجتماعياً مثل الزواج العرفي إشباعاً لحاجاتهم المفقودة في الأسرة وربما تعويضاً لألمهم النفسي وصراعاتهم العاطفية ومشكلاتهم النفسية حيث لا يوجد في أسرهم أب أو أم أو أخوة من يستمع لهم ويساعدهم في حل مشكلاتهم ، فقد أوضح ثروت إسحق أن الزواج العرفي هو نتيجة لتفكير الأسرى والاغتراب والبعد عن الأسرة وعدم موافقة الأهل على الزواج (فى: كوثير رزق، ١٩٩٨، ص ١٠٩).

ونوضح كوثير رزق (١٩٩٨) في دراستها أن طالبات المتزوجات عرفياً - عينة الدراسة- كن غالباً والدهم متوفى ، وإن وجد لا يهتم بهن ، ولا توجد رعاية أو اهتمام من قبل الأم وتنسم علاقتها بهن بالعنف والظلم وعدم المواساة في المعاملة بين الأشقاء ، والأم في بعض الحالات تحتاج لمن يرشدها إلى الصواب والنهي . ومن ثم كانت علاقتهن بأسرهن متوترة وغير سوية ، كما أن وجود ظروف أسرية سيئة وشبكة من العلاقات الأسرية الممزقة والمفككة كانت سبباً في الاتجاه إلى هذا السلوك (ص ١١٥، ١١٣).

في حين يرى محمود السيد أبو النيل (٢٠٠١) أن انعدام الرقابة الوالدية حتى في أدنى صورها ، وهي الرقابة من خلال الاتصال بالعين Eye-contact أو متابعة الأبناء أثناء الاجتماع على مائدة الطعام والتي حل محلها الوجبات السريعة Take Away أدى إلى تعود الأبناء على الانفراد باتخاذ قرار ذاتي دون الرجوع إلى الأسرة في الموضوعات ذات الأهمية ومنها الزواج العرفي الذي ينتهي سريعاً وإن استمر لفترة من الزمن ف تكون عتبة التخرج من الجامعة نهاية حيث يفترق الاثنين كل في طريق مختلف بعد أن قضى حاجته الغريزية .

لذا كان اهتمام البحث الحالي في التعرف على طبيعة العلاقة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والمناخ الأسري السادس لدى الشباب .

ويقصد بالمناخ الأسري في الدراسة الحالية " الطابع العام للحياة الأسرية من حيث توفر الأمان والتضاحية والتعاون، ووضوح الأنوار وتحديد المسؤوليات، وأشكال الضبط، ونظام الحياة، وكذلك أسلوب إشباع الحاجات الإنسانية، وطبيعة

العلاقات الأسرية ونطع الحياة الروحية والخلقية التي تسود الأسرة مما يعطي شخصية أسرية عامة ، يمكن أن يطلق عليها أسرة سعيدة، أسرة فلقة ، أسرة متراطة ، أسرة متصدعة .. وهكذا محمد بيومي خليل (١٩٩٠، ص ١٢٩).

الدراسات السابقة :

قامت كوتز إبراهيم رزق (١٩٩٨) بدراسة موضوعها الزواج العرفي - دراسة إكلينيكية- وذلك بهدف الرد على تساؤل عام وهو " لماذا تقبل الطالبة الجامعية على الزواج العرفي وما الذي في بنائها النفسي يدفعها إلى قبوله ؟ . مستخدمة في ذلك عينة كلية قوامها (١٠) طالبات متزوجات عرفيًا من طالبات جامعتى المنصورة وعين شمس ، ممن تتراوح أعمارهن الزمنية ما بين (٢٠-٢٦) سنة. ومستخدمة في ذلك عدة أدوات تضمنت : إجراء مقابلات إكلينيكية ، واختبار تفهم الموضوع ، واختبار الشخصية المتعدد الأوجه ، واستبيان أيزنك للشخصية ، ومقاييس الاكتتاب من بطارية جيلفورد.

وأظهرت نتائج الدراسة معاناة أفراد العينة من ظروف أسرية سيئة وتمزق فى شبكة العلاقات الاجتماعية وضعف فى الواقع الدينى مع عدم الوعى بين ما هو حلال وما هو حرام مما أدى بهؤلاء الفتيات إلى إثبات هذا السلوك الذى أدى إلى شعورهن بالاكتتاب والقلق والكثير من الأعراض العصبية ، وإقدامهن على الانتحار.

وقام سيد عبد العظيم ومحمد عبد التواب (١٩٩٩) بدراسة موضوعها " الاتجاه نحو الزواج العرفي وعلاقته بأزمة القيم لدى عينة من الشباب الجامعى - دراسة سيكومترية -كلينيكية ". وذلك على عينة كلية قوامها (٤٥٨) طالباً وطالبة من كلية التربية جامعة المنيا ، بمتوسط عمرى قدره (٢١,١٤) سنة ، ومقسمة إلى (١٧٢) من الذكور و(٢٨٦) من الإناث . ومستخدمان عدة أدوات تضمنت : مقاييس الاتجاه نحو الزواج العرفي ، ومقاييس أزمة القيم، واستماراة المقابلة الشخصية ، واختبار تفهم الموضوع (T.A.T) بالإضافة إلى مقابلات الكلينيكية الطلاقية ودراسة الأحلام .

وأظهرت نتائج الدراسة أن الفرد الذى يعاني من أزمة القيم قد يهين عليه عدم الالتزام بالضوابط الاجتماعية والدينية ، ويغيب عنه الواقع الدينى ، كما تقصصه الثقافة الدينية مما قد يدفعه إلى الاتجاه نحو الزواج العرفي . كما وجدت فروق دالة بين متوسطات درجات كل من الذكور والإثاث فى الاتجاه نحو الزواج العرفي لصالح الذكور ، ووجود علاقة ارتباطية موجبة دالة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي وأزمة القيم ، كما أن أزمة القيم تسهم بدرجة كبيرة فى التباين بناءً الاتجاه نحو الزواج العرفي .

وقام طه بركات (٢٠٠٠) بدراسة موضوعها " استطلاع آراء شباب الجامعات نحو ظاهرة الزواج العرفي ودور أجهزة الإعلام في مواجهتها ". وذلك بهدف تشخيص الظاهرة على عينة كلية قوامها (٣٠٠) طالباً وطالبة من طلبة وطالبات الجامعة ومستخدماً أداة واحدة لجمع البيانات وهي استفتاء من إعداده.

وأظهرت نتائج الدراسة أن أكثر من ٦٠٪ من المبحوثين ليس لديهم فكرة أو معرفة واضحة عن الزواج الصحيح ، وهم بحاجة إلى المزيد من التوعية الدينية للتوضيح مفهوم الزواج وأحكامه وشروطه . كما أكدت الدراسة على مدى حاجة الشباب إلى المزيد من التوعية الدينية التي تسمع رأي الشباب وتဂالهم بالحكمة والمواعظ الحسنة .

وقام ثروت اسحق (٢٠٠٠) بدراسة وصفية للشباب الجامعي واتجاهاته المرتبطة بظاهرة الزواج ، من خلال مجموعة من طلاب ليسانس الاجتماع بكلية الآداب ، وذلك على عينة كلية قوامها (٣٦٠) شاباً وفتاة من طلاب وطالبات الكليات النظرية والعملية داخل الجامعة ، وكانت النسبة الغالبة من أفراد العينة ١٢,٨٪ يقيمون بالقاهرة الكبرى ، و ٢٣,١٪ من الوجه البحري ، و ١٤,١٪ بالوجه القبلي حسب الموطن الأصلى . أما من حيث الإقامة فكان ٩٤,٢٪ من مجموع أفراد العينة يقيمون بالقاهرة ، بينما ٥,٨٪ خارج القاهرة (محافظتي الجيزة والقليوبية).

وأظهرت نتائج الدراسة أن سن الفتاة في ٤٥,٧٪ من الحالات لا يتعدى

٢٠ سنة ، أى أنها فى نهاية مرحلة المراهقة المعروفة بتقلب المزاج ، كما بلغت ٢٩,٨ % فى المرحلة العمرية ٢٥ : ٢٥ سنة ، أى أن الفتاة تتزوج عرفيًا فى سن يقل عن ٢٥ عاماً فى ٧٥,٥ % من الحالات ، وهو ما يفسر المناخ الرومانسى الذى يحيط بهذا النوع من لنوع الزواج فى هذه المراحل العمرية الصغيرة . كما أظهرت الدراسة أن ٢٧,٧ % من الشباب أوضح أن هذا الزواج يعبر عن نزوة عارضة فحسب وهذا هو مكمن الخطورة ، كما أن ٤ % من إجمالي العينة يراه وسيلة يلجأ إليها الشاب والفتاة خوفاً من رفض الأهل ووقفاً حائلاً فى سبيل سعادتهم ، ويرى ١٠,٦ % من أفراد العينة أنها ظاهرة تعكس غياب الوعى الدينى ، فمن يعرف صحيح الدين ينأى بنفسه عن هذه الفاحشة ، كما ذكر ٦,٤ % أن الذين يتزوجون عرفيًا يعانون من أثر التقك الأسرى المتمثل فى الطلق والانفصال والمشاكل الزوجية المعقّدة ، كما ذكر ٩٤,٢ % من أفراد العينة أن الزواج العرفي ينتشر في المدينة أكثر من القرية .

* فرض الدراسة:

- ١- توجد علاقة ارتباطية بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والمناخ الأسرى بأبعاده المختلفة لدى عينة البحث .
- ٢- لا يوجد تأثير دال بين كل من متغيرات الجنس (النوع) ، والمستوى الاجتماعى الاقتصادي ، ونوع البيئة الثقافية (ريف/ حضر) ، والتفاعل بين كل متغيرين من هذه المتغيرات والتفاعل بينها جميعاً على تباين درجات أفراد المجموعات الفرعية من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي .
- ٣- توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد العينة الإناث فى الريف والحضر من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي لصالح إناث الحضر .
- ٤- توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد العينة الذكور فى الريف والحضر من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي لصالح ذكور الحضر .

* الطريقة والإجراءات

I- عينة الدراسة

أولاً: العينة الاستطلاعية

اختيرت العينة الاستطلاعية من طلبة وطالبات كلية التربية وكلية التربية النوعية بجامعة عين شمس والمنوفية وذلك بهدف:

* تطبيق استبيان مفتوح لمعرفة آرائهم ووجهات نظرهم في الزواج العرفي والأسباب والدوافع التي أدت إليه ، وذلك على عينة قوامها (٢٤٨) طالباً وطالبة بواقع (١٢٩) من الذكور ، و(١١٩) من الإناث من كلية التربية جامعة عين شمس. وعينة قوامها (٣٥٦) طالباً وطالبة بواقع (٢٠٤) من الذكور ، و(١٥٢) من الإناث من كلية التربية النوعية جامعة المنوفية، وذلك تمهيداً لإعداد بنود المقياس .

* تطبيق مقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي بهدف تقييمه: وذلك على عينة كلية قوامها (٤٩٠) طالباً وطالبة منهم (٢٣٠) طالباً وطالبة من كلية التربية جامعة عين شمس ، و(٢٦٠) طالباً وطالبة من كلية التربية النوعية جامعة المنوفية .

ثانياً : العينة الأساسية :

تكونت عينة الدراسة من (٢٩٦) طالباً وطالبة من طلبة وطالبات الفرقـة الثالثـة بكل من كلية التربية والتربية النوعـية بجامـعتـي عـين شـمـس وـالـمـنـوـفـيـة وـمـقـسـمة إـلـى ثـمـانـ مـجـمـوعـاتـ فـرـعـيـةـ بـيـانـاتـهاـ كـالتـالـيـ :

- مجموعة فرعية أولى قوامها (٢٩) طالباً من كلية التربية جامعة عين شمس وتمثل مجموعة الحضر ذو مستوى اجتماعي اقتصادي متوسط.
- مجموعة فرعية ثانية قوامها (٤٥) طالباً من كلية التربية جامعة عين شمس وتمثل مجموعة الحضر ذو مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع.
- مجموعة فرعية ثالثة قوامها (٤٧) طالبة من كلية التربية جامعة عين شمس وتمثل مجموعة الحضر ذو مستوى اجتماعي اقتصادي متوسط.
- مجموعة فرعية رابعة قوامها (٢٧) طالبة من كلية التربية جامعة عين شمس وتمثل مجموعة الحضر ذو مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع.
- مجموعة فرعية خامسة قوامها (٥٢) طالباً من كلية التربية النوعية بأشمون جامعة المنوفية وتمثل مجموعة الريف ذو مستوى اجتماعي اقتصادي باهض.
- مجموعة فرعية سادسة قوامها (٢٢) طالباً من كلية التربية النوعية بأشمون جامعة المنوفية وتمثل مجموعة الريف، ذو مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع.

- مجموعة فرعية سابعة قوامها (٥٤) طالبة من كلية التربية النوعية بأشمون جامعة المنوفية وتمثل مجموعة الريف، ذو مستوى اجتماعي اقتصادي متوسط.

- مجموعة فرعية ثامنة قوامها (٢٠) طالبة من كلية التربية النوعية بأشمون جامعة المنوفية وتمثل مجموعة الريف، ذو مستوى اجتماعي اقتصادي مرتفع.

بـ- أدوات الدراسة

١- استمارة المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة :

أعد هذه الاستمارة عبد العزيز الشخص عام (١٩٩٨) بهدف تقدير الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة المصرية ، وت تكون هذه الاستمارة من ثلاثة أبعاد هي: متوسط دخل الفرد في الشهر ، ووظيفة الأب ، ومستوى تعليم رب الأسرة . ويتم حساب المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة من المعادلة الآتية :

$$\text{ص} = 2,259 + 2(1,016) + 1(0,886)$$

$$+ 2(0,622) \quad \text{س} = 3.$$

٢- مقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي

إعداد : الباحثان

قامت الباحثان بإعداد هذا المقياس بعد أن تبين لهما وجود عدداً محدوداً جداً من الأدوات لا يتعذر أصابع اليد الواحدة لقياس هذا المتغير ، مما يوضح أهمية وجود أداة عربية لقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي للمرأهين والشباب . وفيما يلى عرض للخطوات التي اتبعتها الباحثان في إعداد هذا المقياس .

*** وعاء البنود :**

استمدت بنود هذا المقياس من الكتابات والأراء النظرية القليلة التي تناولت مفهوم الزواج العرفي ، وأبعاده وأسبابه أو الدوافع التي أدت إليه (كوثر رزق ، ١٩٩٨؛ سيد عبد العظيم وآخر ، ١٩٩٩؛ طه بركات ، ٢٠٠٠؛ ثروت اسحق ، ٢٠٠١؛ محمد منصور ، ٢٠٠١؛ محمود أبو النيل ، ٢٠٠١)، بالإضافة إلى الاطلاع على المقاييس السابقة التي صممت من أجل قياس الاتجاه نحو الزواج العرفي (سيد عبد العظيم ومحمد عبد التواب ، ١٩٩٩).

*** صياغة البنود :**

في ضوء ما تقدم تم صياغة (٥٣) ثلاثة وخمسون بندًا صياغة عربية بسيطة ،

مع وضع ثلث بدائل للإجابة على كل بند من بنود المقياس هي "نعم" غير متأكد" "لا" مع وضع الدرجات ، ٣، ٢، ١، لهذه الاستجابات على الترتيب بالنسبة للإستجابات الإيجابية والدرجة ٣، ٢، ١، بالنسبة للاستجابة السلبية بالنسبة للاتجاه نحو الزواج العرفي.

صدق المقياس :

يقصد بصدق المقياس صلاحيته لقياس الجانب الذي يدعى قياسه ، وكلما تعددت طرق حساب الصدق كلما كان ذلك مداعاة لقدر أكبر من الثقة في الأداة ، ومؤشرًا على قدرته لقياس الجانب الذي يقيسه ، ومن ثم فقد استخدمت عدة طرق لتحقيق من صدق الأداة وهي :-

أولاً : الصدق المنطقي :

تم عرض الأداة في صورتها المبدئية على عدد من المحكمين من أساتذة علم النفس والصحة النفسية ، بهدف الحكم على مدى صلاحية وصدق بنود المقياس ، وقد تم اختيار العبارات التي حصلت على نسبة موافقة (%) ٩٠ فأكثر ، ولم تستبعد أيًا من العبارات التي يتضمنها المقياس ، إلا أنه تم تعديل صياغة بعض العبارات في ضوء توجيهات السادة المحكمين .

ثانياً : الصدق البنائي :

تم حساب الصدق البنائي من خلال حساب معامل ارتباط درجة كل بند من بنود المقياس بالدرجة الكلية للمقياس ، وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط الناتجة بين (٠٠٨٨)، (٠٠٥٩)

جميع هذه المعاملات مرتفعة ودالة عند مستوى (٠٠٥) و (٠٠١) فيما عدا (٦) ست بنود كانت قيم معاملات الارتباط الخاصة بها غير دالة لذلك تم حذفها ، وبذلك أصبح العدد الكلى لبنود المقياس (٤٧) بندًا ، وفيما يلى جدول رقم (١) يوضح ذلك .

جدول (١)

معاملات الارتباط بين درجات بنود المقياس وللدرجة

الكلية للمقياس ومستوى دلالة كل منها .

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	رقم المفردة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	رقم المفردة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	رقم المفردة
.٠٠١	.٠٤٠٧	٣٧	.٠٠١	.٠١٢٠-	١٩	.٠٠١	.٠٢٥٢	١
.٠٠١	.٠١٢٣	٣٨	.٠٠١	.٠٢١١	٢٠	.٠٠١	.٠٢١٧	٢
.٠٠١	.٠٥١٩	٣٩	.٠٠١	.٠٢٤٣	٢١	.٠٠١	.٠٣١٧	٣
غير دلالة	.٠٠٧٢	٤٠	.٠٠١	.٠٤٣٢	٢٢	.٠٠١	.٠١٧٦	٤
غير دلالة	.٠٠٤٤	٤١	غير دلالة	.٠٠٦٢	٢٣	.٠٠١	.٠٣١٧	٥
.٠٠٥	.٠٠٨٦	٤٢	غير دلالة	.٠٠٦٣	٢٤	.٠٠١	.٠٢٢٩	٦
.٠٠٥	.٠٠٩١-	٤٣	.٠٠١	.٠١١٥-	٢٥	.٠٠١	.٠٢٢٩	٧
.٠٠١	.٠٢١٩	٤٤	.٠٠١	.٠١٩٠	٢٦	.٠٠١	.٠١٧٨	٨
.٠٠٥	.٠٠٨٨-	٤٥	.٠٠١	.٠١٠٩	٢٧	.٠٠١	.٠٣١٦	٩
.٠٠١	.٠٥٥٩	٤٦	.٠٠٥	.٠٠٨٨-	٢٨	.٠٠١	.٠١٣٥	١٠
.٠٠١	.٠٥٤٧	٤٧	.٠٠١	.٠٤٣١	٢٩	.٠٠١	.٠٢١٠	١١
.٠٠١	.٠٥٧٧	٤٨	.٠٠١	.٠٤٧٠	٣٠	.٠٠١	.٠٢٣٤	١٢
.٠٠١	.٠٣٥٩	٤٩	.٠٠٥	.٠٠٧٦	٣١	.٠٠١	.٠٢٧٢	١٣
.٠٠١	.٠٢٢٥	٥٠	.٠٠١	.٠٤٢٩	٣٢	.٠٠٢٢		١٤
.٠٠١	.٠٤٧٥	٥١	.٠٠١	.٠٤٨٩	٣٣	.٠٠١	.٠٣٨٧	١٥
.٠٠١	.٠١٠٦	٥٢	.٠٠١	.٠٢٦٧	٣٤	.٠٠١	.٠٤٩٢	١٦
.٠٠١	.٠٢٧٩	٥٣	.٠٠١	.٠٢٦٥	٣٥	غير دلالة	.٠٠٣٠	١٧
		:	.٠٠١	.٠١١٤	٣٦	.٠٠١	.٠٢٣٧	١٨

ثالثاً : الصدق العاملى :

تم استخدام أسلوب التحليل العاملى بطريقة المكونات الأساسية لهوتيلننج Hottelling ثم أديرت العوامل تدويراً متعمداً لمصفوفات المكونات العاملية بطريقة الفاريامكس Varimax لكايزر Kaiser وذلك للوقوف على التركيب العاملى للمقياس . وقد تم تحديد حدود التشبّعات المقبولة على أساس أن ملك (٠.٣) فأكثـر مناسب لدلالة التشبع المقبول احصائياً .

وفيما يلى جدول (١٧٠، ١٦٣، ١٤٤، ١٥٥) يوضح كل منهم البناء العاملى للمقياس .

جدول (٢)

التشبعات الجوهرية على العامل الأول لمقاييس الاتجاه نحو الزواج العرفي

النশع	نص البند	رقم البند	م
٠,٦٥٥	هل ترى أن هذا الزواج وسيلة للهروب من المشاكل الأسرية	٤٧	١
٠,٦٣٤	هل ترى أن هذا الزواج وسيلة للتغلب على معارضه الأسرية	٤٦	٢
٠,٦٢٨	هل ترى أن هذا الزواج يقضى على الشعور بالوحدة	٢٢	٣
٠,٦٠٠	هل ترى أن هذا الزواج وسيلة للقضاء على الكبت والفراغ العاطفي	١٦	٤
٠,٥٥٨	هل ترى أن هذا الزواج طريقة لمنع الفتاة من إقامة علاقة جنسية معمرة.	٣٣	٥
٠,٥٥١	هل ترى أن هذا الزواج يشعرك بأن هناك شخصاً بهمك وبحبك	٢٩	٦
٠,٥٥٠	هل ترى في هذا الزواج ممارسة لحرية الشاب أو الفتاة بعيداً عن سيطرة الوالدين	٤٨	٧
٠,٤٩٤	هل ترى أن هذا الزواج وسيلة لشنف وفت فراغ	٣٩	٨
٠,٤٩٣	هل ترى أن هذا الزواج بدلاً لفقدان الحب في الأسرة	٣٧	٩
٠,٤٨٥	هل تعتقد أن هذا الزواج طريقة للهروب من المتاعب الاقتصادية للزواج العادي	٣٢	١٠
٠,٤٧٥	هل ترى أن هذا الزواج فرصة لإنجاب الذات الرجولة/ الأنوثة	١٥	١١
٠,٤٤٦	هل تعتقد أن هذا الزواج وسيلة لإذابة الفوارق الطبقية	٣٠	١٢
٠,٣٦٦	هل تعتقد أن هذا الزواج تحرر من قيود الأسرة في اختيار الزوج/ الزوجة المناسبة	٥١	١٣
٠,٣٤٣	هل ترى أن هذا الزواج وسيلة للهروب من تحمل مسؤولية وبيعات الزواج العادي	٤٩	١٤
٠,٣٢٩	هل ترى أن هذا الزواج يغير حلاً مقبولاً (نتيجاً) لمشكلات الاختلاط الزائد بين الجنسين	٣٤	١٥
٠,٣٢٥	هل تعتقد أن هذا الزواج نتيجة لعدم التفاوض تجاه قسمتيل في الاستقرار والحصول على عمل	٥٣	١٦

يتضح من الجدول السابق (٢) أن العامل الأول لمقاييس تشبع عليه (١٦) ستة عشر بندًا تراوحت تشبعاتها بين (٠,٣٢٥) ، (٠,٦٥٥) وتعكس هذه البنود مجتمعة أثر المناخ الأسري على الاتجاه نحو الزواج العرفي لذلك يمكن تسمية هذا العامل "البعد الأسري" .

جدول (٣)

التشبعات الجوهرية على العامل الثاني لمقاييس الاتجاه نحو الزواج العرفي

النশع	نص البند	رقم البند	م
٠,٧٩٠	هل توافق على تزويني في تجربة الزواج العرفي إذا تيسر لك	٤٤	١
٠,٧٢٩-	هل تعتقد أن إغفال الأسرة عن متابعة اهتماماتها يعيث سبباً للإقدام على هذا الزواج	٤٣	٢
٠,٦٢٢-	هل توافق على أن تزويني أهلك /أهلك تجربة الزواج العرفي إذا تيسر لها/ له ذلك	٤٥	٣
٠,٥٦٩-	هل ترى أنه طريقة الزواج تتفق مع عادات وتقاليد المجتمع	٣٦	٤
٠,٥٣٨-	هل تعتقد أن هذا الزواج يغير الكثير من المشكلات الاجتماعية	٥٢	٥
٠,٣٧٢	هل ترى أن هذا الزواج يؤدي إلى الشعور بالذنب وتآلبه الضمير	٣٨	٦
٠,٣٤٤	هل ترى أن هذا الزواج يعود بالفائدة على من يقم عليه	٢٦	٧

يتضح من الجدول السابق (٣) أن العامل الثاني للمقياس تُشبع عليه (٧) سبع بنود تراوحت تشعّباتها بين (٠٣٤٤)، (٠٧٩٠) وتعكس هذه البنود مجتمعة أثر العادات والتقاليد والمشكلات الاجتماعية على الاتجاه نحو الزواج العرفي، لذلك يمكن تسمية هذا العامل "بعد الاجتماعي".

جدول (٤)

التسعات الجوهرية على العامل الثالث لمقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي

البنود	نوع البند	رقم	م
هل ترى أنه زواج للحصول على المتعة بدون قيد أو عراق	٢١	١	
هل ترى أن هذا الزواج زواج منته	١٠	٢	
هل هو وثيقة بين شخصين يريدان الارتباط ببعضهما ولا يعرف عنهما أحد	٧	٢	
هل تعتقد أنه يمكن إثبات هذا الزواج بين المرأة والرجلين فقط	١٣	٤	
هل تعتقد أن هذا الزواج وسيلة لإثبات المرأة الجنسية بدون تحمل مسئولية أطفال	٦٨	٥	
هل ترى أنه زواج غير شرعي وهو محاولة لتحليل الزواج	٨	٦	
إذا اكتشفت أن هذه الفتاة [التي] هي محبها الارتباط بهذه الطريقة هل تزفاف على الارتباط بها	٢٥	٧	
هل هو ورقة بين فتنة تكون وكيلاً وولي أمرها زميل لها	٩	٨	
هل ترى أن هذا الزواج يمنع الإحساس بالقيمة والمكانة بين المرأة	٢٠	٩	

يتضح من الجدول السابق (٤) أن العامل الثالث للمقياس تُشبع عليه (٩) تسعة بنود تراوحت تشعّباتها بين (٠٣٢٢)، (٠٥٢٠)، (٠٠٣٢٢) وتعكس هذه البنود مجتمعة أثر الدافع الغريزي على الاتجاه نحو الزواج العرفي ، لذلك يمكن تسمية هذا العامل "بعد الغريزي".

جدول (٥)

التسعات الجوهرية على العامل الرابع لمقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي

البنود	نوع البند	رقم	م
هل ترى أن الزواج العرفي هو زواج شرعي لوجود شاهدين عليه	١	١	
هل ترى أنه زواج غير شرعي لعدم إثباته بين الأهل	٢	٢	
هل ترى أنه ورقة مكتوبة بين شاب وفتاة يحبون بعض ويوقع عليه زملائهما ولهم فهو شرعي	٣	٣	
هل ترى أنه زواج شرعي ولكن ليس للزوجة حقوق كما في الزواج المدني (ال رسمي)	٤	٤	
هل ترى أنه زواج غير شرعي لعدم وجود ولد للفتاة من أهليها	٥	٥	
هل ترى أنه زواج غير شرعي لعدم وجود ولد للفتاة من أهليها	٦	٦	

يتضح من الجدول السابق (٥) أن العامل الرابع للمقياس تُشبع عليه (٦) ست

بنود تراوحت تشعاعاتها بين (٣٢٨، ٧١٢)، وتعكس هذه البنود مجتمعة أثر الوعي الديني على الاتجاه نحو الزواج العرفي، لذلك يمكن تسمية هذا العامل "البعد الديني".

ثبات المقياس :

تم حساب ثبات المقياس بالطريقتين الآتتين :

أ- طريقة التجزئة النصفية :

تم حساب معامل الارتباط بين درجات العبارات الفردية ودرجات العبارات الزوجية ($n=490$) وقد بلغ معامل الارتباط لهذين النصفين (٠,٣٥٢) وبلغ (٠,٥٢١) بعد استخدام معادلة سبيرمان براون لتصحيح هذا المعامل ، مما يشير إلى أن المقياس يتمتع بدرجة ثبات مطمئنة.

ب- طريقة إعادة الإجراء :

تم تطبيق المقياس على عينة كلية قوامها (١٠٠) طالباً وطالبة ثم أعيد تطبيق المقياس مرة أخرى على نفس المجموعة بفواصل زمنى قدره أسبوعان ، وحساب معامل الارتباط بين درجات أفراد العينة فى التطبيق القبلى ودرجاتهم فى التطبيق البعدى، وكان معامل الارتباط (٠,٦٧٤) وهو معامل ارتباط دال إحصائيا عند مستوى (٠,٠١)، مما يطمئن الباحثان الى توافر شرط الثبات بالنسبة للمقياس .

٣- مقياس المناخ الأسرى

أعد هذا المقياس محمد بيومى خليل (١٩٩٠)، ويتضمن المقياس ستة أبعاد هي: الأمان الأسرى ، والتضحيه والتعاون الأسرى ، ووضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات الأسرية ، وإشباع حاجات أفراد الأسرة ، والحياة الروحية للأسرة. وللتقيين المقياس قام بعد المقياس بحسب الصدق بطريقة صدق التكوين ، واستخدم طريقة إعادة الاختبار لحساب الثبات ، وقد توصل بعد المقياس الى معاملات صدق وثبات مرضية .

• نتائج البحث وتفسيرها

• نتائج الفرض الأول ومناقشتها :

ينص الفرض الأول على أنه " توجد علاقة ارتباطية دالة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والمناخ الأسرى العام بأبعاده المختلفة ".

وقد استخدمت الباحثان أسلوب معامل الارتباط للتحقق من صحة هذا الفرض ، وفيما يلى جدول (٦) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج فى هذا الصدد .

جدول (٦)

العلاقة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي

والمناخ الأسرى العام وأبعاده

معامل الارتباط	الاتجاه نحو الزواج العرفي	المناخ الأسرى العام وأبعاده
-٠,١١٤-		الأمان الأسرى
-٠٠,٥٢٩-		التضاحية والتعاون الأسرى
-٠,٠٧٣		وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات الأسرية
-٠٠,١٨٠-		الضبط ونظم الحياة الأسرية
-٠٠,١٦٩-		لبثاب حاجات فرد الأسرة
-٠٠,١٢٨-		الحياة الروحية للأسرة
-٠,١١٩-		المناخ الأسرى العام "درجة الكلية"

* دالة عند مستوى ٠٠١

* دالة عند مستوى ٠٠٥

* يتضح من الجدول السابق (٦) وجود علاقة ارتباطية عكسية بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد الأول من أبعاد المناخ الأسرى والمتمثل في "الأمان الأسرى" ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-٠,١١٤) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥).

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة دين Dean (١٩٨٢) التي أوضحت أن الأسرة المتربطة تحقق قدرًا أكبر من الأمان الأسرى لأبنائها مما يقييمون من التعرض لعوامل القلق والاضطراب النفسي .

وتووضح نتائج الدراسة الحالية أنه كلما زاد مقدار الأمان داخل الأسرة كلما كان هناك تفاعل إيجابي مع الحياة ومن ثم انخفاض في درجة الاتجاه نحو الزواج العرفي .

* كما يتضح من الجدول السابق (٦) وجود علاقة ارتباطية سالبة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد الثاني من أبعاد المناخ الأسرى والمتمثل في "التضاحية والتعاون الأسرى" ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (-٠,٥٢٩) وهي قيمة دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١). وتعنى التضاحية أن يوثر كل فرد من أفراد الأسرة مصلحة الأسرة على مصلحته، وأن ينكر ذاته لتتأكد ذاتية الأسرة . ويعنى سالمجة المصرية للدراسات النفسية - العدد ٣٩ - المجلد الثالث عشر - أبريل ٢٠٠٢ = (١٧٤)

التعاون تعاون الفرد على المستوى السلوكي واللقطى بالتشجيع والمشاركة مع أفراد الأسرة في العمل على تحقيق أهداف الأسرة ، وفي مثل هذا المناخ يسود الحب ويقل الصراع ، ويزيد الترابط الأسري ، وتقل معه عوامل التفكك الأسري ويصبح التوافق والانسجام هو ما يشعر به أفراد الأسرة . وعلى العكس من ذلك فإن الأسر التي يسودها الأنانية وتغلب المصلحة الفردية على المصلحة العامة للأسرة ، ويسودها الشفاق والتنافس والتناقل كانت النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية وهي وجود علاقة ارتباطية سالبة بين التضاحية والتعاون الأسري والاتجاه نحو الزواج العرفي لتأكد أنه كلما زادت درجة التفكك الأسري ، وزادت درجة تفضيل المصلحة الفردية على المصلحة العامة للأسرة ، زاد الاتجاه نحو الزواج العرفي والهروب من المشاكل الأسرية وعدم القدرة على مواجهتها أو التعامل معها ، وإشاع الغرائز دون النظر إلى النتائج المترتبة على هذا الإشعاع . كما يتضح من الجدول السابق (٦) عدم وجود علاقة ارتباطية بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد الثالث من أبعاد المناخ الأسري والمتمثل في "وضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات الأسرية" ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠٠٧٣) وهي قيمة غير دالة إحصائياً .

ويعني وضوح الأدوار وجود أدوار واضحة بالنسبة لكل من الأب والأم والأبناء كل بحسب الجنس والترتيب الميلادي ، وهذا الوضوح يؤدي إلى عدم تداخل الأدوار وأضطرابها، وسيادة السيطرة . كما أن عدم تحديد المسؤوليات يؤدي إلى عدم التزام البعض بالقيام بمسؤولياته الأصلية ، والانشغال بمسؤوليات لا حق له فيها، أو تهرب البعض من مسؤولياتهم ، مما يؤدي إلى اضطراب العلاقات الأسرية وضياع المسؤوليات ، وبالتالي يؤدي بهم إلى العجز عن مواجهة الحياة ، والتفاعل بشكل سلبي معها (محمد بيومى خليل، ١٩٩٠، ص ١٤٥، ١٤٤) .

وبرغم عدم وجود علاقة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي ووضوح الأدوار وتحديد المسؤوليات ، إلا أن قيمة معامل الارتباط تقترب إلى حد ما من الدالة الإحصائية ، مما يعني أنه برغم وجود تداخل في الأدوار وعدم وضوحها وضعف تحديد المسؤوليات إلا أنه ليس العامل المحدد أو الأكثر أهمية في ارتفاع الاتجاه

نحو الزواج العرفي والارتفاع نحو هذا السلوك . مما يعني وجود عوامل أخرى كثيرة لها تأثير في ارتفاع الاتجاه نحو الزواج العرفي ، خاصة أن هذه المرحلة العمرية والنمائية يقل فيها الارتباط بالأسرة ، وينخرط فيها الشباب والمرأة في جماعات خاصة بهم مثل جماعة الرفاق أو الشلة المكونة من الذكور والإثاث ، متناسياً جو الأسرة ومسئولياته نحوها .

* كما يتضح من الجدول السابق (٦) وجود علاقة ارتباطية سلبية بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد الرابع من أبعاد المناخ الأسري والمتمثل في " الضبط ونظام الحياة الأسرية " ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠,١٨٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٠١) . وذلك لأن أسلوب الضبط لسلوك أفراد الأسرة يحدد مدى سلامتهم النفسية ، ودرجة توافقهم النفسي ، فإذا كان الضبط قائمًا على النصح والإرشاد والتوجيه والقيادة ، وتنمية الضمير الخلقي والالتزام الخلقي أدى في النهاية إلى تحقيق الضبط الداخلي والرقابة الذاتية ، أما إذا كان أسلوب الضبط قائماً على التسلط والقسوة والعقاب البدني والنفسي والاجتماعي ويتسم المناخ الأسري بالنبذ والإهمال كان ذلك مدخلاً إلى تكوين شخصيات مريضة ، إما خانعة أو متسيبة ، عدوانية أو جانحة تفتقر إلى السلامة النفسية ، ويكون تفاعل الأبناء مع الحياة يسوده التهديد ، وضعف الالتزام ، وانخفاض الدافعية ومن ثم التفاعل السلبي مع الحياة ، وتعرضهم لمشكلات يصعب حلها أو التعامل معها بفاعليّة ومنها مشكلة الزواج العرفي .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة سيد عبد العظيم وأخر (١٩٩٩) حيث أوضحوا أن عدم الالتزام بالضوابط الاجتماعية والدينية يؤدي إلى شعور الفرد بالتناقض في المحددات الأخلاقية للسلوك ويتبذل بين التسامح الزائد والتساهل في المعايير السلوكية والأخلاقية التي من شأنها دفعه إلى إشباع حاجاته وغرائزه عن طريق الزواج العرفي .

كما يتضح من الجدول السابق (٦) وجود علاقة ارتباطية سلبية بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد الخامس من أبعاد المناخ الأسري والمتمثل في " إشباع

حاجات أفراد الأسرة ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠١٦٩) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠٠١).

وتعنى هذه النتيجة أن عدم إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية للأبناء يؤدى بهم إلى اللجوء إلى طرق ووسائل أخرى لإشباع حاجاتهم ومنها الاتجاه نحو الزواج العرفي. وذلك لأن إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية لأفراد الأسرة بطريقة سوية دون إفراط أو تفريط يؤدى إلى تخفيف التوتر والقلق ، والشعور بالارتياح النفسي والاستقرار ، أما الإفراط في إشباع الحاجات النفسية فإنه يؤدى إلى التراخي والكسل وعدم القدرة على المقاومة ، كما يؤدى إلى الاتكالية وعدم القرة على تحمل المسؤولية وضعف الحساسية الاجتماعية. ويؤدى التفريط في إشباع الحاجات النفسية إلى الشعور بالإحباط والتوتر والقلق والدونية والافتقار إلى الأمان النفسي بما يؤدى إلى اضطراب الشخصية ، ومن ثم الاتجاه نحو الزواج العرفي.

* كما يتضح من الجدول السابق (٦) وجود علاقة ارتباطية سالبة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والبعد السادس من أبعاد المناخ الأسرى والمتمثل في " الحياة الروحية للأسرة " ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠١٢٨) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى (٠٠١).

وتعنى هذه النتيجة أنه كلما ضعفت درجة التدين وضعف درجة التمسك بالمعايير والقيم الدينية زاد الاتجاه نحو الزواج العرفي. وذلك لأنه إذا كانت الأسرة يسودها الإيمان العقائدي والالتزام بأداء الشعائر الدينية ، والتمسك بالقيم الدينية والخلقية ، واحترام قداسة الطقوس الدينية ، والبعد عن جو المجون والانحلال ، ومخالفه التعاليم الدينية ، فإن ذلك بالضرورة يؤدى إلى تحصين الفرد من مخالفه التعاليم الدينية وعادات وتقاليد المجتمع الذي يعيش فيه ومن ثم ينخفض الاتجاه نحو الزواج العرفي لديه.

كما يؤدى ضعف الواقع الديني وسيادة الفسق حياة الأسرة إلى خلق جو يختلط فيه الحال بالحرام ، وتضييع حدود الله ، ويندفع الأبناء إلى ارتكاب المحرمات ،

والسعى لتحقيق الذات بطريق الحرام ، وارتكاب الجرائم ، ومن ثم يرتفع الاتجاه نحو الزواج العرفي.

وتنقق هذه النتيجة مع نتائج عدد من الدراسات (كوثر رزق، ١٩٩٨؛ سيد عبد العظيم وأخر، ١٩٩٩) حيث أوضحت أن غياب أو نقص الوازع الديني وعدم الوعي بين ما هو حرام وما هو حرام ونقص الثقافة الدينية يزيد من درجة الاتجاه نحو الزواج العرفي.

ويتفق ثروت اسحق (٢٠٠١، ص٤٨) في نتائج دراسته مع النتائج السابقة، حيث أوضح أن ١٠,٦% من مجموع استجابات أفراد العينة الشباب أوضحت أن ظاهرة الزواج العرفي تعكس غياب الوعي الديني ، ومن يعرف صحيح الدين ينأى بنفسه عن هذه الفاحشة ، كما أن ٣,٨% من مجموع الاستجابات كشفت عن افتقاد الشباب للنزعات الدينية والأخلاقية.

كما تنقق هذه النتيجة مع نتائج دراسة طه بركات (٢٠٠٠) التي أوضحت أن من أهم الأسباب والدوافع التي تدفع الشباب إلى الإقدام على الزواج العرفي هو جهل الشباب بأمور الدين الصحيح ويأتى هذا السبب في المقام الأول ، كما أكد الباحث على حاجة الشباب إلى مزيد من التوعية الدينية لتوضيح مفهوم الزواج وأحكامه وشروطه .

وتعنى النتائج السابقة أن ضعف الوازع الديني ونقص الثقافة الدينية من ضمن وأهم العوامل التي من شأنها زيادة الاتجاه نحو الزواج العرفي ، وهذا الضعف في الوازع الديني والثقافة الدينية ليس مسؤولية الأسرة وحدها ولكن هي مسؤولية جميع المؤسسات الاجتماعية بما فيها المؤسسات التعليمية ، ووسائل الإعلام ، ودور العبادة إلى جانب الأسرة .

* كما يتضح من الجدول السابق (٦) وجود علاقة ارتباطية سالبة ودالة بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والمناخ الأسري العام "الدرجة الكلية" ، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (٠,١١٩) وهي قيمة دالة إيجابية عند مستوى (٠,٠٥).

وتعنى هذه النتيجة وجود علاقة عكسية بين الاتجاه نحو الزواج العرفي والمناخ

الأسرى بصفة عامة ، وأن هذا الارتباط جزئي مما يعني أن الاتجاه نحو الزواج العرفى لا يعتمد فقط على المناخ الأسرى العام ولكن هناك عوامل أخرى تؤثر فيه وترتبط به .

كما أن الارتباط بين الاتجاه نحو الزواج العرفى والمناخ الأسرى سالب مما يعني أن الاتجاه نحو الزواج العرفى يزداد كلما كان المناخ الأسرى العام يشوبه الاضطراب وعدم السواء وتضطرب فيه الأدوار ، وتضييع المسؤوليات ، ويضطرب إشباع الحاجات النفسية ، وتسود روح المجون والفووضى ، وضعف الوازع الدينى ، ووجود أساليب معاملة غير سوية كالتسليط والتذنب والقسوة ، والتفرقة فى المعاملة ، وضعف الرقابة والمتابعة من قبل الوالدين، واتساع المسافة بين الآباء والأبناء وقلة درجة التفاف بينهما ، كل هذا من شأنه أن يدفع الأبناء إلى التفاعل السلبى مع الحياة ومن ثم يزيد الاتجاه نحو الزواج العرفى .

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كوثر رزق (١٩٩٨) التي أوضحت وجود علاقة بين زيادة الاتجاه نحو الزواج العرفى والظروف الأسرية الصعبة ، حيث أوضحت وجود معاناة بين أفراد عينة الدراسة من الظروف الأسرية السيئة ووجود تمزق في شبكة العلاقات الاجتماعية مما أدى بفتيات العينة إلى إثبات هذا السلوك وشعورهن بالاكتئاب والقلق والشك من الأعراض العصبية والإقدام على الانتحار .

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة طه برکات (٢٠٠٠) الذي أوضح أن من أهم الأسباب والدوافع التي تدفع الشباب إلى الإقدام على الزواج العرفى وتأتى في الترتيب الثاني والثالث بما ضعف الرقابة الأسرية على الأبناء وإغفال الأسرة لمشاكل الفتاة وعدم المساعدة في حلها .

كما تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة ثروت اسحق (٢٠٠١) حيث أوضح أن ٤٦٪ من أفراد عينة الدراسة ذكرروا أن الذين يتزوجون عرفيًا يعانون من أثر التفكك الأسرى المتمثل في الطلاق والانفصال والمشاكل الزوجية المعقّدة ، وأن الزواج العرفى يقتربن في نظر الشباب بالاستهان والانتفاء لأسر مفككة (ص ٧٨).

وبرغم أن الأسرة تعتبر النواة الأولى والوحدة الأساسية في بناء أي مجتمع، والذي يقع على عاتقها المسئولية الأولى في تنشئة الأبناء ، إلا أنها اليوم لم تصبح المؤسسة الوحيدة المسئولة عن هذه التنشئة ، وذلك في ضوء التغيرات الحادثة في المجتمع، مع زيادة الضغوط سواء الاجتماعية أو النفسية أو الاقتصادية التي تسود مجتمع اليوم ، وفي ضوء العولمة وعصر الانفجار المعلوماتي ، أصبح تأثير الأسرة على الأبناء أضعف مما سبق نتيجة لتأثير مؤسسات أو وسائل اجتماعية أخرى على الأبناء ، وقد يكون هذا التأثير إيجابي أو سلبي .

فقد تقوم الأسرة بواجبها ومسئولياتها بدرجة مرتفعة نحو تنشئة أبنائها وتهدم مؤسسات أخرى وجماعات أخرى مثل الشلل أو الرفاق ما تقوم ببنائه الأسرة فتتغير القيم وتبدل أو تتعدد ، وتختنى عادات وتقل اتجاهات ويتكون مكانها عادات واتجاهات أخرى .

ويؤكد ذلك محمد منصور (٢٠٠١، ص ١٠٢) على أن المؤسسات الاجتماعية المسئولتين عن الزواج العرفي هما الأسرة والمدرسة ، ولكن يبدو أن الإعفاء قد أصابهما ونال من وظائفهما التربوية والتكتوبية، ومن قدرتها على الأداء في إنتاج وإعادة إنتاج منظومات القيم الاجتماعية ، فقد أخفق النظام التعليمي وتفكك بنية الأسرة في امتداد الانهيار الكامل والشامل لنظام القيم ، وذلك بسبب نشوء مصادر جديدة لإنتاج القيم وتوزيعها وفي مقدمتها الإعلام المرئي، وأصبح التليفزيون هو المؤسسة التربوية والتعليمية الجديدة التي يقوم وظيفياً مقام الأسرة والمدرسة ، مما كان له أكبر الأثر في ظهور الكثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية والأخلاقية.

* ثانياً : نتائج الفرض الثاني ومناقشتها :

ينص الفرض الثاني على أنه " لا يوجد تأثير دال لكل من متغيرات الجنس (النوع) ومتغير البيئة الثقافية (ريف / حضر) ، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي (متوسط / مرتفع) والتفاعل بين كل متغيرين من هذه المتغيرات والتفاعل بينها جمیعاً على الاتجاه نحو الزواج العرفي " .

وللحقيق من هذا الفرض ، فقد استخدمت الباحثان أسلوب تحليل التباين (٢X٢X)، وفيما يلى جدول (٧) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا الصدد.

(٧) جدول

نتائج تحليل التباين $F=22.2$ للدرجات التي حصل عليها أفراد المجموعات الفرعية بالنسبة لمقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي

مصدر التباين	متوسط المربعات	د.ج	متوسط المربعات	النسبة المئوية (%)	مستوى الدالة
- الجنس (١)	٤٧٦١	٢٤٦٦١	١	٣٧.٣٦	دالة عند مستوى .٠٠٥
- نوع الميغنتز (٢)	٤٧٦١	٨٧.٦٧١	١	٨٧.٦٧١	غير دالة
- الميغنتز (٣)	٤٧٦١	٤.٩٦	١	٤.٩٦	غير دالة
- تفاعل A*B	٤٧٦١	٤.٩٦	١	٤.٩٦	غير دالة
- تفاعل A*C	٤٧٦١	٧.٦١	١	٧.٦١	غير دالة
- تفاعل B*C	٤٧٦١	١٣.٦٧٧	١	١٣.٦٧٧	غير دالة
- تفاعل A*B*C	٤٧٦١	٧.١٢	١	٧.١٢	غير دالة
- تباين الخطأ	٤٧٦١	٧٦٦	١	٧٦٦	غير دالة

يتضح من الجدول السابق (٧) أن النسبة الفائقة الخاصة بتأثير الجنس (النوع) على تباين درجات أفراد المجموعات الفرعية الثمان قد بلغت (٤،٧٦١) وتجاور هذه النسبة القيمة الحدية المطلوبة لكي تصبح هذه النسبة دالة عند مستوى (٠،٠٥). وهي تعبّر عن دلالة تأثير الجنس أو النوع على اتجاه الشباب نحو الزواج العرفي. وتعني هذه النتيجة أن هناك تأثير لمتغير الجنس على تباين درجات أفراد المجموعات الفرعية الثمان . ومن ثم قامت الباحثتان باستخدام اختبار "ت" T-test لتحديد مدى دلالة هذه الفروق ، وفيما يلى جدول (٨) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا الصدد .

(٨) جدول

نتائج اختبار "ت" للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للدرجات التي حصل عليها كل من الذكور والإناث بالنسبة لمقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي

المجموعة	ن	م	ع	قيمة ت	دلالة الفرق	مستوى الدالة
ذكور	١٤٨	٨٥.٠٧٥	١٠.٧٦٣	٢،١٩٣	دالة	٠،٠٥
إناث	١٤٨	٨٢.٦٨٢	٧.٦٧٩			

يتضح من الجدول السابق (٨) وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى (٠،٠٥) بين المتوسطات الحسابية للدرجات التي حصل عليها الذكور والمتوسطات الحسابية للدرجات التي حصلت عليها الإناث في مقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي ، حيث = (١٨١) ساًلطة المصرية للدراسات النفسية - العدد ٣٩ - المجلد الثالث عشر - أبريل ٢٠٠٣

بلغت قيمة "ت" الخاصة بالمقارنة (٢,١٩٣) وهي قيمة دالة عند مستوى (٠٠٥)، وجاءت هذه الفروق لصالح الذكور.

وتنتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كل من سيد عبد العظيم وآخر (١٩٩٩، ص ١٩) حيث أوضحوا وجود فروق دالة بين متوسطات درجات كل من الذكور والإناث لصالح الذكور من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي.

في حين تختلف نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة طه بركات (٢٠٠٠) الذي أوضح أن نسبة انتشار الزواج العرفي بين أفراد العينة ٤٧,٣ % وكانت نسبته عند الإناث ٥٤% ، وعند الذكور ٤٠,٧% مما يعني أن الإناث كن أكثر ميلاً واتجاهها للزواج العرفي من الذكور.

ويمكن تفسير نتائج الدراسة الحالية الخاصة بالجنس والتى أوضحت وجود فروق بين متوسطات درجات الاتجاه نحو الزواج العرفي بين الذكور والإناث لصالح الذكور ، أن السبب فى ذلك يرجع إلى تمنع الذكور بدرجة من الحرية أكبر من الإناث تؤدى بهم إلى زيادة الاتجاه نحو الزواج العرفي مع عدم تحملهم لبعض هذا السلوك ، على اعتبار أن المسئولية الأكبر تقع على عاتق الإناث ، بالإضافة إلى شعور الذكور بالضغط الاقتصادي وزيادة أعباء ومسئوليات الزواج الرسمى من شبكة ومهام وأثاث ومسكن إلى آخره ، ومن ثم يصبح الزواج العرفي الوسيلة السهلة أو الحل الأمثل لإشباع الغريزة دون تحمل لأى مسئوليات أو نفقات. فى حين أنه يمكن أن يعزى انخفاض الاتجاه لدى الإناث عن الذكور نتيجة لأن الآثار السلبية المترتبة على الزواج العرفي تكون كبيرة بالنسبة للفتاة التي تفقد عذريتها وتواجه صعوبات فى إثبات النسب فى حالة حدوث حمل بالرغم من وجود عوامل أخرى قد تسهل لها الإقدام على ذلك منها إقدام بعض أطباء النساء والتوليد على إجراء عمليات ترقيع لغشاء البكاره بمقابل مادى فى متداول اليد .

كما يتضح من الجدول السابق (٧) أن قيمة النسبة الفائية الخاصة بتأثير نوع البيئة (ريف/حضر) على تباين درجات أفراد المجموعات الفرعية الثمان لم تصل إلى القيمة الحدية المطلوبة لكي تصبح هذه النسبة دالة عند مستوى (٠٠٥) وهو

الحد الأدنى الذى يمكن للباحثتان أن تقبله بالنسبة لدلالة تأثير هذا المتغير ، حيث بلغت قيمته (٠,٩٧٩) وهى قيمة غير دالة إحصائيا .

وتعنى هذه النتيجة ضعف تأثير متغير البيئة (ريف/ حضر) على الاتجاه نحو الزواج العرفي .

وتخالف هذه النتيجة مع نتائج دراسة ثروت اسحق (٢٠٠١، ص ٥٢) حيث أوضح أن ٩٤,٢% من أفراد العينة أوضحاوا أن الزواج العرفي ينتشر في المدينة أكثر من القرية ، حيث أن الثقافة الحضرية تتسم بالمرونة وهي أكثر تسامحا بينما تسود العادات والتقاليد والأعراف في القرية التي تتباهي عادة بثقافتها التقليدية Traditional culture وبخاصة في موضوعات الزواج وتكون الأسرة . كما أن المدينة يقل الاهتمام فيها بأساليب الضبط الاجتماعي Social control ويضعف فيها نسق القيم Value system .

ويتفق محمد منصور (٢٠٠١، ص ١٠٠) مع سابقه حيث أوضح أن ٩٤,٢% من أفراد عينة الدراسة أوضحاوا أن الزواج العرفي ظاهرة حضرية ، حيث ينتشر أكثر في المدينة عنها في الريف وهو أمر بديهي نظراً للثقافة الحضرية المرنة التي تميز المجتمع الحضري الأكثر تسامحا .

وتعزى الباحثتان النتائج الخاصة بكل من ثروت اسحق (٢٠٠١) ، ومحمد منصور (٢٠٠١) إلى أن هذه النتائج نتائج نظرية دون إجراء دراسة ميدانية على كل من الريف والحضر ومن ثم جاءت هذه النتائج مجرد انطباع ووجهات نظر لأفراد العينة فقط .

وتعزى الباحثتان هذه النتيجة المتعلقة بمتغير البيئة الثقافية في الدراسة الحالية إلى تقارب الثقافة اليوم بين الريف والحضر نتيجة العولمة والتغير الثقافي السريع ، وثورة المعلومات ، وتأثير وسائل الإعلام المختلفة والقنوات المفتوحة على جميع أفراد الأسرة خاصة المراهقين والشباب - الفئة الأكثر تأثراً بالمشكلة موضوع الدراسة - وسواء في الريف أو الحضر ، مما أدى إلى تشابه الاتجاهات وذوبان الطبقات والبيئات الثقافية فيما بينها . وذلك نتيجة للتأثير الخطير للنظام الثقافي

المسيطر وهو النظام السمعي البصري والمتمثل في عشرات الإمبراطوريات الإعلامية الضاربة التي تزج زجا ملايين الصور يومياً ويستقبلها مئات الملايين في كل أنحاء المعمورة ويستهلكونها ليس بوصفها مادة ثقافية معاصرة فقط ، بل بوصفها كيفية جديدة لوعى العالم والتعبير عنه ، وأصبح نظام ثقافة العولمة المصدر الجديد الأقوى لإنتاج القيم والرموز وصناعتها ، وتشكيل الوعى والوجدان والذوق .

* كما يتضح من الجدول السابق (٧) أن قيمة النسبة الفائية الخاصة بتأثير المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة على تباين درجات أفراد المجموعات الفرعية الثمان لم تصل إلى القيمة الحدية المطلوبة لكي تصبح هذه النسبة دالة عند مستوى (٥٠٠٥) وهو الحد الأدنى الذي يمكن للباحثتان أن تقبلاه بالنسبة لدلالة تأثير هذا المتغير ، حيث بلغت قيمته (٠١٠٢) وهي قيمة غير دالة إحصائياً .

وتعنى هذه النتيجة ضعف تأثير متغير المستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة على الاتجاه نحو الزواج العرفي .

وتحتفل هذه النتيجة مع نتائج دراسة كوثر رزق (١٩٩٨) ودراسة ثروت اسحق (٢٠٠١) حيث أوضح هؤلاء الباحثين أن ظاهرة الزواج العرفي تزداد نتيجة لركود الحالة الاقتصادية وازدياد الأعباء الاجتماعية ، وأن الظروف الاقتصادية السيئة تعتبر من أهم أسباب زيادة الاتجاه نحو الزواج العرفي .

كما تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة طه برkat (٢٠٠٠) حيث أوضح أن ضعف القدرة المادية لدى الشباب وأسرهم تعتبر دافع وسبب للإقدام على الزواج العرفي وجاء ذلك السبب في الترتيب الثامن .

وأوضح ثروت اسحق (٢٠٠١) أن ٥٢,١% من أفراد العينة أوضحاً أن الزواج العرفي ينتشر بين الأغنياء ، و٦٢,٦% من أفراد العينة أوضحاً أن الزواج العرفي ينتشر بين الطبقة المتوسطة ، بينما ٢١,٩% من أفراد العينة أوضحاً أن الزواج العرفي ينتشر بين الطبقة الدنيا ، مما يعني أن شريحة الشباب ترى أن الأثرياء هم الذين يفكرون في الزواج العرفي ، فالثراء يرتبط من وجهة نظرهم

بغيب القيم والمعايير ويصبح إشباع الرغبات الجنسية بأى وسيلة هو السبيل الأساسي للإحساس بالسعادة ، كما أن الطبقة المتوسطة تشغل أساساً بلقمة العيش ، ومن ثم يفكر الشباب فيها بالهروب من المسؤوليات المادية والاجتماعية من خلال الزواج العرفي دون تقييد بمسؤوليات الزواج ومعاييره ومحدوداته .

وتتفق شاذية فناوى (٢٠٠١، ص ٨٨) مع سابقيها على أن التحولات الاقتصادية دور بالغ الأثر على انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين الشباب ، فالآليات الشخصية وإعادة الهيكلة وانتشار البطالة كلها عوامل تعيق الشباب عن تحقيق طموحاته بعد الانتهاء من التعليم . كما أن ارتفاع الأسعار مع غياب وندرة فرص العمل ، إلا أمام بعض الخبرات والمهارات التي يتحصل عليها ذو القدرات الاقتصادية فوق المتوسطة ، ومن ثم عدم القدرة على الزواج وتكون أسرة ، كلها أمور تدفع الشباب إلى محاولة إيجاد حلول فردية ولو فاسدة ومنحرفة لمشكلاته ومعاناته الحياتية . وعليه يكون الزواج العرفي حلًا لكل هذه المعاناة بالهروب من المشكلات والمسؤوليات والتكاليف. مما يعني أن أسباب اقتصادية تدفع الشباب إلى اقتراف الزواج العرفي هروباً من المشكلات الاقتصادية للمجتمع والتي انعكست عليهم في شكل تدني فرص الحياة أمامهم وكذا فقدان الحلم بالمستقبل .

ويرى محمد منصور (٢٠٠١، ص ١٠٥) أن الشباب من أبناء الطبقة المتوسطة يعيشون في سياق مشكل ، لا عمل ، ولا دخل ، ولا زواج ، الحياة متوقفة بهم وأحلى سنوات العمر تتسلب من بين أصابعهم ، وإذا حاولوا الاستعانة بأسرهم يجدونها عاجزة عن إشباع كل احتياجاتهم . وتطرح حلول تقائية لهذا الموقف المشكل ، فمسكن الأسرة يأويه إذا تزوج ، وأحياناً تتحمل الأسرة بعض نفقاته ، وإذا استحال الزواج ، فالزواج العرفي متاح حيث ممارسته تحت غطاء من الشرعية ، وفي ذات الوقت بلا تكلفة .

* كما يتضح من الجدول السابق (٧) أن قيمة النسبة الفائية الخاصة بتاثير كل من التفاعل بين الجنس (النوع) والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة ، والتفاعل بين نوع البيئة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة ، والتفاعل بين الجنس

ونوع البيئة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة على تباين درجات أفراد المجموعات الفرعية الثمان لم يصل أى منها إلى القيمة الحدية المطلوبة لكي تصبح أى من هذه النسب دالة عند مستوى (٥٠٠٥) وهو الحد الأدنى الذى يمكن للباحثتان أن تقبلاه بالنسبة لدلالة تأثير أى من هذه التأثيرات ، حيث بلغت قيم النسب الفانية الخاصة بكل من هذه التأثيرات (١١٠٠)، (٨٦٠٠)، (٢٧٠٠) على الترتيب وهى قيم غير دالة إحصائيا .

وتعنى هذه النتائج ضعف تأثير كل من التفاعل بين الجنس (النوع) والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة ، والتفاعل بين نوع البيئة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة ، والتفاعل بين الجنس ونوع البيئة والمستوى الاجتماعي الاقتصادي للأسرة على الاتجاه نحو الزواج العرفي على المقاييس المستخدم لهذا الغرض.

• نتائج الفرض الثالث ومناقشتها :

ينص الفرض الثالث على أنه "توجد فروق دالة إحصائيا بين متواسطات درجات أفراد العينة الإناث في الريف والحضر من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي لصالح إناث الحضر" .

وللحقيق من صحة هذا الفرض ، قامت الباحثتان باستخدام اختبار "ت" T- test لتحديد مدى دلالة هذه الفروق ، وفيما يلى جدول (٩) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا الصدد .

جدول (٩)

نتائج اختبار "ت" للمقارنة بين المتواسطات الحسابية للدرجات التي حصل عليها الإناث في كل من الريف والحضر بالنسبة لمقاييس الاتجاه نحو الزواج العرفي

دالة الفروق	قيمة ت	ع	م	ن	المجموعة
غير دالة	١٠٧٣	٨,١٢٢	٨٣,١٦٢	٧٤	إناث /ريف
		٧,١٧٥	٨٢,٢٠٣	٧٤	إناث /حضر

يتضح من الجدول السابق (٩) عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين متواسطات

ناتجهاات الشباب نحو الزواج العرفي وعلاقتها بالمناخ التصري

درجات الإناث في الريف ومتوسطات درجات الإناث في بينة الحضر في مقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي، حيث بلغت قيمة "ت" الخاصة بالمقارنة (١٠٧٣) وهي قيمة غير دالة ، مما يعني عدم تأثير الاتجاه نحو الزواج العرفي لدى الإناث بنوع البيئة الثقافية حضر كانت أم ريف.

وترجع الباحثان هذه النتيجة إلى أن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا في ارتفاع الاتجاه نحو الزواج العرفي عن متغير البيئة الثقافية ، كما أن عمليات الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ومحاولة التشبه بأبناء الحضر في بعض أساليب المعيشة ، وتأثير وسائل الإعلام وزيادة قنوات الاتصال وتيسير وسائل المواصلات بين المحافظات ، وعدم انتصار الجامعات الإقليمية على أبناء المحافظة فقط ، واختلاط الشباب من الجنسين ومن محافظات مختلفة أدى إلى ذوبان تدريجي بين البيئات المختلفة .

*** نتائج الفرض الرابع ومناقشتها :**

ينص الفرض الرابع على أنه " توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطات درجات أفراد العينة الذكور في الريف والحضر من حيث الاتجاه نحو الزواج العرفي لصالح ذكور الحضر".

وللحقيق من صحة هذا الفرض ، قامت الباحثان باستخدام اختبار "ت" T- test لتحديد مدى دلالة هذه الفروق ، وفيما يلى جدول (١٠) يوضح ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا الصدد.

جدول (١٠)

نتائج اختبار "ت" للمقارنة بين المتوسطات الحسابية للدرجات التي حصل عليها الذكور في كل من الريف والحضر بالنسبة لمقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي

المجموعة	ن	م	ع	قيمة ت	دلالة الفروق
ذكور/ريف	٧٤	٨٥,٦٧٦	١١,٤٧٥	٠,٩٥٩	غير دالة
ذكور/حضر	٧٤	٨٤,٤٧٣	٩,٩٦٥		

يتضح من الجدول السابق (١٠) عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات

درجات الذكور في الريف ومتوسطات درجات الذكور في الحضر في مقياس الاتجاه نحو الزواج العرفي ، حيث بلغت قيمة "ت" الخاصة بالمقارنة (٠,٩٥٩) وهي قيمة غير دالة ، مما يعني عدم تأثير الاتجاه نحو الزواج العرفي لدى الذكور بنوع البيئة الثقافية حضر كانت أم ريف.

وترجع الباحثتان هذه النتيجة إلى نفس العوامل السابقة التي ذكرت بالفرض الثالث ، بالإضافة إلى أن انخفاض الرقعة الزراعية ، وضعف فرص العمل ، واتجاه شباب الريف إلى الحضر للبحث عن فرص العمل - ومن ثم مزاحمة شباب الحضر في فرص العمل - وانخفاض دخل الفرد ، واتجاه الآباء إلى السفر بحثاً عن فرص عمل ذو دخل مناسب ، كل ذلك أدى إلى تشابه الأساليب والد الواقع والمشاكل بين أبناء الريف والحضر ، ومن ثم حدوث التشابه في مستوى الاتجاه نحو الزواج العرفي .

* البحوث المقترحة والتوصيات والتطبيقات التربوية:

أولاً: التوصيات والتطبيقات التربوية:

- ١- ضرورة تكاثف الجهود المبذولة للتتصدى لهذه الظاهرة حفاظاً على شبابنا من الضياع ، سواء من قبل الوزارات المعنية بأمر الشباب أو من رجال الدين والإعلاميين وأساتذة الجامعات .
- ٢- تزويد الشباب بالثقافة الدينية عن طريق مقررات دراسية تبدأ من المرحلة الابتدائية وحتى الجامعة .
- ٣- إنشاء وحدة متخصصة لدراسة أسباب وطرق علاج مشكلات الشباب تابعة لكل جامعة ، يقوم بالعمل فيها إرشاداً وتوجيههاً أساتذة علم النفس والمجتمع والتربية والطب النفسي بهذه الجامعة .
- ٤- عمل لقاءات مفتوحة بالجامعات (كل شهر مثلاً) تضم الطلاب ووالديهم أو أحدهما ، ومجموعة من أساتذتهم المتفهمين لمشكلات الشباب لمناقشة هذه المشكلات والتي من بينها مشكلة الزواج العرفي ومكافحة الأساليب والنتائج .
- ٥- إنشاء مركز بحوث ودراسات خاصة بالشباب ودراسة مشكلاته دراسة علمية متعمقة للحد من وقوع الشباب في مثل هذه المشكلات.

- ٦ - توجيه الأهل إلى عدم المغالاة في تكاليف الزواج والتراماته والتيسير على المقبلين عليه من شباب وفتيات.
- ٧ - عمل برامج إرشادية للأباء والأمهات للتوعية بأساليب المعاملة الودية ، لوقاية ابنائهم من الوقوع في المشكلات.
- ٨ - زيادة فاعلية دور كل من مكاتب الإرشاد الزوجي والتوجيه الأسري للتغلب على المشكلات التي تقابل الشباب من الجنسين.
- ٩ - تضافر كل جهود الدولة من أجل مساعدة الشباب على توفير فرص عمل مناسبة لهم ومساعدتهم على الزواج .
- ١٠ - فتح قنوات للاتصال بالشباب على كافة المستويات وسماع مشكلاتهم والعمل على إشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية سواء داخل أسرهم أو في المؤسسات التعليمية الملتحقين بها .
- ١١ - الكف عن أساليب الإثارة الجنسية في وسائل الإعلام المختلفة .
- ١٢ - إصدار فتاوى شرعية حول الزواج العرفي ونشرها في جميع وسائل الإعلام.
- ١٣ - تذكير الأسر بدورها الرائد في تنشئة ابنائها ومتابعتهم ومراقبتهم بأسلوب تربوي.
- ١٤ - إصدار كتيبات صغيرة يسهل تداولها حول مشكلة الزواج العرفي وتوعية الشباب بمخاطرها.
- * ولقد رأت الباحثان أن تقدماً ببرنامجاً إرشادياً إلى جانب التوصيات الخاصة بالدراسة حتى يمكن وضع هذه التوصيات موضع التطبيق ، بحيث يمكن الاستفادة منها عملياً، وكذلك إتاحة الفرصة للباحثين والعاملين في هذا المجال من تجريب هذا البرنامج أو الاسترشاد بخطواته.

ثانياً: البحوث المقترحة :

- ١- الاتجاه نحو الزواج العرفي للشباب وعلاقته بوجهة الضبط.

- ٢- الاتجاه نحو الزواج العرفي "دراسة مقارنة بين طلاب الكليات العملية والكليات النظرية ، وطلاب جامعة الأزهر ، وطلاب كلية البنات.
- ٣- دراسة للخصائص الشخصية لعينة من الشباب المتزوجين عرفيا.
- ٤- نمط الوالدية كما يدركها مجموعة من الشباب ذوى الاتجاه المرتفع نحو الزواج العرفي.
- ٥- العلاقة بين مستوى التحصيل الأكاديمى والداعية للإنجاز لدى عينة من الشباب المتزوج عرفيا.

المراجع

- ١- بشير صالح الرشيدى (٢٠٠٠). مقومات بناء الإنسان فى الأسرة مدخل أساسى لتنمية الفرد وتقديم المجتمع ، المؤتمر الدولى السابع، مركز الإرشاد النفسي. جامعة عين شمس.
- ٢- ثروت اسحق (٢٠٠١). اتجاهات الشباب الجامعى نحو الزواج العرفي، الإدارة العامة لرعاية الشباب ، جامعة عين شمس.
- ٣- ثروت أنيس الأسيوطى (١٩٨٥). نظام الأسرة بين الاقتصاد والدين. القاهرة: دار الكتاب العربى.
- ٤- زكريا البرى (د.ت). الأحكام الأساسية للأسرة الإسلامية في الفقه والقانون. القاهرة : مطبوعات معهد الدراسات الإسلامية.
- ٥- سامية الخشاب (١٩٨٧). النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة . القاهرة: مكتبة الشباب.
- ٦- سامية حسن الساعاتى (١٩٧٢). الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي - رسالة ماجستير "غير منشورة" ، كلية الآداب . جامعة عين شمس.
- ٧- سمير الأودن (د.ت). الزواج العرفي ، الإسكندرية : مكتبة الإشعاع الفنية.
- ٨- سيد عبد العظيم ومحمد عبد التواب (١٩٩٩). الاتجاه نحو الزواج العرفي وعلاقته بأزمة القيم لدى عينة من الشباب الجامعى دراسة

- سيكولوجية - إكلينيكية ، المؤتمر العلمي الرابع ، كلية التربية .
جامعة طنطا (٢٧-٢٨) إبريل .
- ٩ شادية على قناوى (٢٠٠١). الأبعاد الاجتماعية والثقافية للزواج العرفي .
الإدارة العامة لرعاية الشباب ، جامعة عين شمس .
- ١٠ صحيح البخارى (١٩٧٤). طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ١١ طه محمد طه بركات (٢٠٠٠). استطلاع آراء شباب الجامعة نحو ظاهرة
الزواج العرفي ودور أجهزة الإعلام في مواجهتها ، مؤتمر معهد
الدراسات العليا للطفولة ومركز الطفولة ، جامعة عين شمس .
- ١٢ عادل صادق (٢٠٠١). الزواج العرفي بين طلاب وطالبات الجامعة منظور
نفسى ، الإدارة العامة لرعاية الشباب ، جامعة عين شمس .
- ١٣ عبد الباسط عبد المعطي (١٩٩٢). الأسرة العربية المتغيرة والتثنية ، مجلة
كلية التربية ، قطر ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة
والعلوم ، العدد الثالث بعد المائة ، السنة الحادية والعشرون ،
ديسمبر .
- ١٤ عبد الله ناصح علوان (١٩٩١). الإسلام والجنس ، ط٤. القاهرة : دار السلام
للطباعة والنشر .
- ١٥ عزت حجازى (١٩٨٥). الشباب العربي ومشكلاته ، ط٢. الكويت : عالم
المعرفة .
- ١٦ كوثر إبراهيم رزق (١٩٩٨). الزواج العرفي "دراسة إكلينيكية" ، المجلة
المصرية للدراسات النفسية ، العدد (١٨) ، المجلد الثامن ، ينایر
القاهرة : الأنجلو المصرية .
- ١٧ محمد البلتاجي (١٩٩٣). دراسات في أحكام الأسرة . القاهرة : مكتبة الشباب .
- ١٨ محمد محمد بيومي خليل (١٩٩٠). المناخ الأسرى وعلاقته بالصحة النفسية
للبناء ، العدد الثاني عشر ، السنة الخامسة ، مابيو الزقازيق .
مجلة كلية التربية

- ١٩- محمد منصور (٢٠٠١). التحولات الاقتصادية الاجتماعية ومشكلات الطبقة الوسطى المصرية ، الزواج العرفي نموذجا ، الإداره العامة لرعاية الشباب ، جامعة عين شمس.
- ٢٠- محمود أبو النيل (٢٠٠١). الزواج العرفي بين الشباب انحراف عن الصحة النفسية ، الإداره العامة لرعاية الشباب ، جامعة عين شمس.
- ٢١- محمود النجيرى (١٩٩٥). الزواج السرى . القاهرة : دار البشير.
- ٢٢- محمود عودة ، وعلى ليلة (٢٠٠١). تاريخ مصر الاجتماعي ، مركز التعليم المفتوح ، كلية الآداب - جامعة عين شمس.
- ٢٣- مفتى جمهورية مصر العربية "نصر فريد واصل" (٢٠٠٠). دار الإقاء المصرية. القاهرة، وزارة العدل ، سجل رقم ١٥٥/٦٤٠ بتاريخ ١٤٢٠، الموافق ١٩١٧يناير ٢٠٠٠.
- ٢٤- مجمع البحوث الإسلامية (١٩٩٩). بيان حول الزواج العرفي . القاهرة: جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٩/٥/٧، ص. ٢.
- ٢٥- مصطفى الخشاب (١٩٦٦). علم الاجتماع العائلى . القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر .
- 26- Dean,N.G.(1982). The psychological adjustment of youth as function of family structure , family process , gender and developmental level . Diss . Abst. Inter: Vol. 43(10-A) pp. 3273-3274.